جدلية الديمقراطية والحرية في فلسفة سيدني هوك

"دراسة تحليلية نقدية"

د/ حمدي عبد الحميد محمد محمد*

ملخص

يتناول هذا البحث مفهوم الديمقراطية عند «سيدني هوك» "Sidney Hook" (١٩٠٢-١٩٨٩) ومدى ارتباطها بتعزيز الحرية الإنسانية، حيث يعد هوك من أبرز وأهم الفلاسفة المعاصرين الذين عالجوا فكرتي الحرية والديمقراطية، وهو يعد النصيرَ الأكبر والفيلسوف الأبرز للديمقراطية بعد جون ديوي. ويتم ذلك من خلال تحليل الأسس الفلسفية التي تستند إليها الديمقراطية، ومبادئها الأساسية، وشروط قيامها، والصلة بينها وبين الرأسمالية، وبينها وبين الاشتراكية، وغير ذلك من المسائل الأخرى. ومن هنا تتجلَّى إشكاليةُ البحثِ في محاولة الإجابة عن عدد من التساؤلات المهمة، ويقف على رأسها ماذا تعني الديمقراطية في نظر هوك؟ وهل الديمقراطية نظام مثالي للحكم؟ أم أنها أكثر من كونها مجرد نظام سياسي؟ وهل يمكن استخلاصُ الأسس الفلسفية للديمقراطية من فكر بعينه؟ وهل يعد المجتمعُ الرأسمالي، أم المجتمع الاشتراكي، الصورةَ المثلى لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع الإنساني بصفة عامة؟ وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن سيدني هوك يعد صاحبَ نظرة خاصةللديمقراطية والحرية، وقد ارتبط مفهومه للديمقراطية ارتباطًا وثيقًا بالمذهب الإنساني في عصر التنوير، وبقيم مثل «تكافؤ الفرص»، و«الاختلاف والتنوُّع»، وملكة «الذكاء النقدي»، و«الشجاعة الأخلاقية».

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية كطريقة للحياة – الحرية– سيدني هوك– النزعة الإنسانية.

* د.حمدى عبد الحميد محمد محمد: مدرس الفلسفة السياسية– كلية الآداب – جامعة سوهاج

مقدمة

تعد الديمقراطية من المسائل المهمة التي شغلت حيزًا فكريًا كبيرًا منذ الفلسفة اليونانية حتى يومنا هذا، وقد كان بعض الفلاسفة كثيري النقد لها، بل ورفضها أحيانًا. وإذا كان البحث عن النظام السياسي المثالي يقع في صميم الوظائف والمهام التي تختصّ بها الفلسفة السياسية، فقد تنّوعت زوايا النظر الفلسفية لملامح هذا النظام، كما اختلفت الرؤى ووجهات نظر الفلاسفة عما إذا كانت الديمقراطية تُمثّل "النظام السياسي الأمثل" أم لا؟

وفي الواقع إن المولد الحقيقي للديمقراطية تزامن مع ظهور التيارات الليبرالية، وبفضل إسهام العديد من الفلاسفة وعلى رأسهم «جون لوك» (١٦٣٢-١٧٠٤). وقد ارتكزَت على «النزعة الإنسانية» (Humanism) التي تقوم على أساس من (حقوق الإنسان)، دون الخوض في الأمور الدينية، وهي النزعة التي أسَّست لفرضية العَلْمنة، وذلك عندما جهَر فلاسفةُ التنوير بأن القوانين الوضعية يجب أن تحل محلَّ القوانين الدينية؛ لأن الأولى تساير حركة "الزمني" أو الإنساني، بينما تتصف الثانية بالثبات وعدم المرونة في التعامل مع حركة التاريخ والواقع، ومن ثَمَّ فالقوانين الوضعية قابلة للتغيير حسَب حاجات البشر. وبهذا المعنى جاءت الديمقراطيةُ لتُمثِّل الوجهَ السياسي والاجتماعي للعالم الحديث. أما في القرن العشرين فقد شكّلت النظرية الديمقراطية محورَ اهتمام العديد من الفلاسفة، ويعد «سيدني هوك» "Sidney Hook" (١٩٠٢-١٩٨٩) من بين الفلاسفة المعاصرين الذين كرَّسوا جُلَّ اهتمامهم للديمقراطية،

وهو فيلسوف أمريكي ينتمي إلى تيار «الفلسفة البراجماتية» Pragmatism التي تجعل من النتائج العملية معيارًا لصدق الأفكار وصحة الوقائع.

وتحتلّ مسألة الديمقراطية مكانة مهمة في كتابات هوك منذ نزوعه إلى التوفيق بين الماركسية والبراجماتية في بدايات حياته الأولى، حتى تحوله عن الماركسية.وانطلاقًا من إسهاماته في نظرية المعرفة، وفلسفة الأخلاق والسياسة والتربية، وكذلك بفضل دراساته العميقة التي تتسم بقوة الفكرة وشمول الرؤية والنظرة، أصبح هوك النصيرَ الأكبر والفيلسوف الأبرز للديمقراطية بعد «جون ديوي» (١٨٥٩-١٩٥٢).

وقد بحث هوك في مسألتي الحرية والديمقراطية، محاولًا الكشف عن طبيعة العلاقة الجدلية بينهما، فإذا كانت الحرية تمثل مقومًا أساسيًا من مقومات الديمقراطية، فإن الديمقراطية بدورها تمثل الإطار الذي يجسد الحرية في داخله ويحميها ويدافع عنها، ويساهم في خلق فرص تطويرها، ومن هنا كان من الصعوبة القول بأن نظامًا ما هو نظام ديمقراطي من دون وجود الحرية، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى من الصعوبة ممارسة الحرية إلا داخل نظام ديمقراطي يحميها ويوفر المناخ الملائم لممارستها.

ومن هنا يأتي هذا البحث ليعالج مفهوم هوك للديمقراطية بوصفها طريقة للحياة، ومدى ارتباطها وتجسيدها للحرية الإنسانية؛ ويتم ذلك في ضوء تحليل الأسس الفلسفية التي تستند إليها الديمقراطية، ومبادئها الأساسية، والمبررات التي يطرحها لقبولها، وشروط قيامها، والصلة بينها وبين الرأسمالية، وبينها وبين الاشتراكية، وغير ذلك من المسائل الأخرى. وعليه؛تتجلّى إشكاليةُ البحثِ في

محاولة البحث عن تفسير ملائم قد يكفي للعديد من التساؤلات المهمة عن الديمقراطية والحرية عند سيدني هوك، ومن بين هذه التساؤلات:

- ما طبيعة الديمقراطية في رأي هوك؟ وهل هي صورة مثالية للحكم السياسي؟ أم أنها أكثر من كونها مجرد نظام سياسي؟
- ماذا تعني الحرية بالنسبة لهوك؟ وهل الحرية مطلقة أم نسبية؟
- ما الأسس الفلسفية التي تقوم عليها الديمقراطية عند هوك؟ وهل يمكن استخلاصُ هذه الأسس من فكر فلسفي بعينه؟
- أيُّ صورة من صور الديمقراطية تُمثِّل النظام الأمثل في رأيه؟ وهل يعطلمجتمعُ الرأسمالي، أم المجتمع الاشتراكي، الصورةَ المثلى لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع الإنساني بصفة عامة؟
- ما المبادئ والقواعد الأساسية التي تقوم عليها الديمقراطية؟
- ماذا تعني الحرية السياسية؟ وما حدود علاقتها بالديمقراطية؟
- ما المعوقات التي تقف في وجه الديمقراطية؟ وهل تكون أخطاء الديمقراطية دليلًا على استحالتها؟ وهل ثمَّة بديلٌ للديمقراطية بكل عيوبها؟

للإجابةِ عن هذه التساؤلاتِ أحاولُ دراسة هذا الموضوع من خلال "المنهج التحليلي النقدي" في للوقوف على طبيعة تصوراته ومعالجة آرائه في الديمقراطية والحرية، وكذلك للوقوف على أوجه الإيجابيات والسلبيات التي تتضمَّنها، كما سأعول أيضًا على المنهج المُقَارَن بغية الكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف بين موقف هوك من هاتين المسألتين ومواقف غيره من الفلاسفة

سواءً السابقين عليه أو اللاحقين له.وأخيرًا يأتي دَور المنهج التاريخي من حيث ردُّ أفكاره إلى أصولها الفلسفية الأولى.

أما بالنسبة لمحتويات البحث فتنقسم إلى أربعة محاوَر رئيسةٍ، وهي:

- المحور الأول: الأسس الفلسفية للديمقراطية.
- المحور الثاني: حدودُ الحرية والمساواة في الديمقراطية.
- المحور الثالث: مشكلات الديمقراطية وعيوبها.
- المحور الرابع: الأبعاد الاجتماعية للديمقراطية.

المحور الأول: الأسس الفلسفية للديمقراطية.

أولًا: النزعة الإنسانية العلمانية بوصفها أساسًا للديمقراطية.

يذهب هوك إلى أن هناك ثلاثة تقاليد مهمة أسهمت في إحداث تطورات سياسية واجتماعية في البلدان الأوروبية والأمريكية، مع الغياب النسبي لهذه التقاليد في الحضارات الأخرى مثل الحضارة الصينية والروسية، وهي:

(١) تجسيد مبادئ الإجماع الحر في شكل مؤسسات وتنظيمات سياسية.

(٢) تطور النزعات العلمية والتجريبية في المجالات الإنسانية.

(٣) الاعتراف بتعددية القيم، والتنّوع، و"التمّيز" (Hook 1959, 5).

من هذا المنطلق، يرى هوك أن ظهور الديمقراطية جاء كنتيجة لحركة التنوير، وهي (أي الديمقراطية) ترتكز على دعامة مركزية هي «المذهب الإنساني» المستند إلى "النزعة العلمانية" (Secularism). والمذهب الإنساني، كما يعرّفه هوك، هو نوع من الفلسفة الاجتماعية التي تستند إلى علمانية القيم، والتي تؤسّس الأخلاق والسياسة على "الخبرة" Experience و"التأمل" Reflection، ولذلك فإن الاعتقاد في المُثُل الديمقراطية يعتمد على مدى الثمار التي تعود من ورائها في التجربة الإنسانية (Hook 1980, 274-275). والواقع وكما يبدو فإن نزوعه هو إلى تأسيس الأخلاق والسياسة على "الخبرة" و"التأمل" يؤكد على عدم قبوله "للمادية الجدلية" التي أسس لها ماركس، خاصة أن التأمل لديه ليس مرتبطًا بالعقل فقط ولكنه يتضمن كل فعاليات الشخصية الإنسانية من: عقل، وإرادة، ورغبة، إلخ. ومن هنا يبدو أن هناك بعدًا وجوديًا لدى هوك رغم كونه فيلسوفًا تجريبيًا، وبالتالي فهو ليس فيلسوفًا تجريبيًا خالصًا مثل

«فرانسيس بيكون» (١٥٦١-١٦٢٦)، وإنما يقترب إلى حد ما من «جون لوك»، حيث يجمع بين الذات والموضوع، وبنية تشكل الذات عنده لا تكون محدودة بحدود العقل النظري فقط، ولكنها تجمع بين فعاليات العقل وقدرات الإرادة الإنسانية، وهو بذلك يتجاوز أسطورة العقل الميتافيزيقي من أجل تقرير وجود "ذات الشخص الواقعي".

على هذا النحو فإن تبرير الديمقراطية ينبغي أن يكون قائمًا على التعددية من جانب، والعلمانية من جانب آخر. ذلك أن الديمقراطية تستهدف اعتماد البشر على أنفسهم لتحسين قدراتهم ومواهبهم، وهي لا تعتمد على انتظار النعمة الإلهية، كما لا تزعم أفضليتها التامة، بل تقوم على النسبية المعرفية، تُمثّل أفضل النظم الاجتماعية مقارنة بغيرها لأنها تسعى إلى الكمال النسبي من خلال التحسينات والإصلاحات التدريجية (Hook 1961, 106).

ويمضي هوك مبرهنًا على هذا الأساس الفلسفي؛ حيث يذهب إلى أن الخبرات والتجارب التي شهدتها المجتمعات الغربية الحديثة جاءت موجهة ضد سلطة الأديان، وقد نتج عن ذلك الاعتراف بحرية العقيدة، ورسوخ مبدأ التسامح الديني، وتدعيم صور الحريات الأخرى، وإلغاء عمالة الأطفال، وانتشار سياسة تحديد النسل، وتبني سياسة "التعليم العلماني"، وفصل الدين عن الدولة؛ وبهذا المعنى لا تتأسس الديمقراطية على أية عقائد دينية (Hook 1980, 274).

هذا يعني أن الركيزة الأولى التي تعد شرطًا ضروريًا للديمقراطية، تتمثل في أن يكون الدين شأنًا خاصًا، وهذا يستلزم تبني المذهب الإنساني لأنه يُمثّل الفلسفة الأكثر تعبيرًا عن الحياة الديمقراطية الأصيلة؛ فهو لا يتشدق بالعقائد

الدينية، كما لا يقدس إطلاقاً أي مجموعة من الأفكار. وفي الواقع إن النزعة الإنسانية التي حاول فلاسفة التنوير ترسيخها في الوعي الأوروبي–أو ما يُطلق عليه "الإنسانية العلمية" (Scientific Humanism)– تختلف عن «الإنسانية الدينية» (Religious Humanism)، التي رسَّخ جذورها «المذهب البيوريتاني» Puritanism في القرنين السادس والسابع عشر، والتي تؤمن بإنسانية يسوع من خلال تعاليمه الأخلاقية والاجتماعية، رغم أن هذه الفلسفة تقر بكرامة الإنسان وحريته، كما تؤكد على ضرورة توفير احتياجاته لاستمراره على قيد الحياة وتحقيق غاياته وأهدافه (Todd 1987, 22-23). وبهذا المعنى فإن الإنسانية المسيحية يمكن اعتبارها بالنسبة للبعض نموذجًا يجمع بين حقوق الإنسان من جانب والأخلاق الدينية من جانب آخر.

ومع هذا، فإن هوك يرى أنه لا يمكن اعتبار الإنسانية الدينية أساسًا للديمقراطية؛ لأنها تعتبر أن أفضل نظام تتجلَّى فيه حقوق الإنسان هو النظام المسيحي، فالحرية من هذا المنظور تعني "الحرية بمعناها المسيحي الأصيل". لكن ما يغيب عن أنصار هذه الفلسفة أن تعاليمهم "المذهبية" تعد في أساسها ذات طبيعة "سلطوية" يتنافى معها وجود الحريات، والتسامح الديني، وهي من أهم المبادئ والقيم الأساسية التي تقوم عليها الديمقراطية (Hook 1961b, 88).

على هذا النحو يضع هوك "الإنسانية العلمانية" في تعارض تام مع الإنسانية المسيحية التي تزعم أن النظام السياسي المثالي هو الذي يلتزم فيه الأفراد بتنفيذ الوصايا والأوامر الأخلاقية كما تفسرها الكنيسة التي بدورها تشغلها

فكرة "خلاص" الروح الإنسانية، وهذا الخلاص لا يمكن أن يتم خارج الكنيسة. ويُدلِّل هوك على صحة ذلك بأنه بقدر ما كانت الكنيسة ضعيفة وبقدر ما كان معتنقوها أقلية، كانت تتسامح نسبيًا مع صور الحريات الحديثة. أما في الفترات التي تكون فيها قوية إلى درجة كافية، فإنها تفرض سلطتها العَقدية لقمع الحريات، وخاصة ضد التعاليم الدينية "المخالفة لها" (Hook 1961b, 89).

من هنا يستنتج هوك أن الإنسانية المسيحية لم تكن لتصلح كأساس للديمقراطية لثلاثة أسباب: (١) لأن أُسسها غير سليمة من الناحية المنطقية؛ (٢) لأن مبادئها زائفة من الناحية التاريخية؛ (٣) لأنها لا تتوافق بشكل أو بأخر مع الفكرة المحورية في الديمقراطية والمتمثلة في إعادة بناء المجتمعات في ضوء ظروفها وأوضاعها الخاصة. ولذلك يرى هوك أنه من الناحية الأيديولوجية الخالصة، فإنَّ النظريةَ الديمقراطية الحديثة تَدِينُ بالفضل للفلسفة الرواقية والقانون الروماني أكثر مما تَدِينُ للعقائد المسيحية (Hook 1961b, 91-92).

ونتوقف هنا لكي نسجل أن هوك يقع في مغالطتين: الأولى مغالطة فلسفية، حيث أن البداية الحقيقية للنزعة الإنسانية لم تكن مع عصر التنوير، وإنما مع عصر النهضة الأوروبية؛ ذلك العصر الذي وضع فلاسفته تُصورًا لتحرير الإنسان من خوفه الدائم القابع في أعماقه– هذا مع عدم إغفالنا للجذور القديمة للنزعة الإنسانية في الفكر الفلسفي اليوناني خاصة لدى الحركة السفسطائية التي أعلت من قيمة وقدر وأهمية الإنسان واعتباره مقياسًا لكل شيء– وهنا نأتي إلى المغالطة الثانية والمتمثلة في أنه رغم دعوة هوك ومناداته الصريحة بتبني قيم عصر التنوير الأوروبي كأساس للديمقراطية الحقيقية، وهي

القيم المتمثلة في تحكيم العلم، ونزعة الحياد، والتعددية، والتسامح وقبول الآخر ورفض التعصب، فإنه في الوقت ذاته كان متعصبًا إلى حد ما، ويتبدى ذلك في تجاوزه النزعة الإنسانية في عصر النهضة وتركيزه على النزعة الإنسانية في عصر التنوير، رغم أن النزعة الإنسانية في عصر النهضة الأوروبية كانت الشعلة التي أضاءت فلسفة التنوير في القرنين السابع والثامن عشر ومن بعدهما عصر التقدم في القرن التاسع عشر، وهي تمثل رؤية متنوعة الجوانب في عدة مجالات منها الاجتماعي، والأدبي، والفلسفي، السياسي، وتركز اهتمامها على الإنسان، وتدفع به إلى إطلاق قدراته وتحرره الإنساني. وبالتالي يمكن القول إن النزعة الإنسانية قد رسخت لديمقراطية علمانية أولى في عصر النهضة، ثم ديمقراطية علمانية متقدمة في عصر التنوير.

وعلى أية حال، فإننا نخلص من هذا إلى أنه ليس من الممكن تحقيق الديمقراطية من دون الفصل بين الدين والدولة؛ لأنه بالنسبة للأديان (ناهيك عن الاختلافات العقائدية داخل الدين الواحد)، فإنها تدعي أنها تُمثِّل الحقيقة المطلقة المستمدة من الله. وبهذا المعنى فإن الديمقراطية، كمثال أعلى، تستلزم وجود العلمانية، وتقف على الحياد تجاه كافة المعتقدات الدينية عند تنظيم الأمور السياسية. والعلمانية من هذا المنظور ليست أيديولوجيا، بل هي طريقة وأسلوب في الحياة.ومن ثَمَّ فإن النزعة الإنسانية تمثل المقوم الأنطولوجي للديمقراطية والأساس المُلهم لها.

ويؤكد هوك على ضرورة أن تكون الدولة محايدة تجاه الأديان، وعدم تدخل الدين في الإعلان العام للمجتمع. وبهذا المعنى تتأكد أهمية قيام "علم

أخلاق إنساني" لأنهُ مثّل أرضية صلبة لتربية سليمة، وتطوير ملكات الذكاء الإنساني، وتعزيز الشعور بالمسئولية لدى الأفراد، ونمو المُثُل الإنسانية العليا، بعيدًا عن الأديان التي تقوم على الإيمان بعقائد خارقة للطبيعة (Hook 1980, 272-273).

هذا يعني أن الديمقراطية والعلمانية مقترنتان ببعض. وبالتالي فإن تدخل الدين في السياسة أمرٌ جد خطير، كما أن الدولة التي تعلن بأن دينًا معينًا هو الدين الرسمي لها، تُرسِّخ بذلك بشكل رسمي تقليد الطائفية، وبالتالي تنزع السياسة الاجتماعية نحو الثيوقراطية. ولذلك فإذا ما نزعت الديمقراطية إلى التشبث بعقيدة دينية، فإنها لن تستطيع أن تنجح في تدعيم قيم المجتمع الحر ضد الانتهاكات التي قد تهدد بها أيديولوجيات الاستبداد الديني أو العلماني.

وانطلاقًا من هذا الأساس الفلسفي، يتجه هوك إلى تعميق النزعة الإنسانية وترسيخها إلى أقصى حد ممكن، بدءًا من تأكيده على الركيزة العلمانية للديمقراطية، وانتهاءًبإيمانه بأن الطريقة الوحيدة التي يمكن التعويل عليها لفهم وتفسير الطبيعة الإنسانية ينبغي أن تستند إلى «مناهج العلوم الطبيعية» (Naturalistic Methodology)؛ بحيث يمكن التحقق منها. وبهذا المعنى فإن النزعة الإنسانية التي يتبناها تقوم على أساس النظرة العلمية للطبيعة الإنسانية، وتلتزم باستخدام المناهج العلمية؛ لأنها تُمثّل أفضل طريقة لفهم الخبرة الإنسانية وحل المشكلات التي تواجه الإنسان (Kurtz 1983, xi).

ثانيًا: مبررات الديمقراطية.

إن تبرير الديمقراطية يمكن أن يتم بطريقتين: إما من خلال المبادئ، أو من خلال النتائج: فالأولى تعتمد على إظهار مدى ملائمة ممارساتها مع جملة المبادئ التي تقوم عليها، والأخرى تكون بطريقة نفعية من خلال النظر إلى الثمار التي تنتج عنها والتي تؤدي إلي حالة معينة يمكن اعتبارها صالحة من حيث المبدأ (Weale 1989, 40). وإذا نظرنا إلى تبريرات هوك سنجدها تستند أكثر إلى النتائج أو الثمار المترتبة على تطبيق المبادئ الديمقراطية، وإن كان يعتمد أيضًا على طريقة المبادئ مقتفيًا خطى «وليم جيمس». أما المبادئ فتتمثل في الأسس والمبادئ النظرية للديمقراطية التي سبق الحديث عنها، وأما تناوله للديمقراطية في ضوء النتائج فهو يقدِّم أربعة مبرراتمرتبطة ارتباطًا وثيقًا بأسسها ومبادئها النظرية، وهذه المبررات على النحو الآتي:

(١) واقعية الديمقراطية.

يبرر هوك الديمقراطية لكونها لا تستمد مبادئها من أي مقولات ميتافيزيقية، أو من مذاهب "القانون الطبيعي" التي تحيط بها هالة من الغموض، وإنما من خلال اقتراح أدوات مؤسسية محددة؛ لتوسيع مجال الاتفاق الحر بين الأفراد. وبهذا المعنى فإنها لا تفترض مسبقًا أسلوبًا معينًا في الحكم، بل هي في حد ذاتها أسلوب في الحياة يبدأ من الرضى المشترك بين المحكومين، ويسعى إلى تلبية احتياجاتهم، مع المحافظة على الاختلافات الفردية بينهم (Hook 1959, 77). ومن هنا فهو يعتقد أن الديمقراطية لها ما يبررها من المنظور التجريبي في ضوء المنافع التي تقدمها؛ فهي لا تستند إلى أي يقينيات مطلقة،

وإنما ترتكز على أساس نسبية القيم والمعايير؛ الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى توسيع دائرة الحرية الإنسانية (Hook 1959, 41-42). وهذا يعني أن تركيزه ينصب على كون الديمقراطية تحقق المزيد من الحرية، وقدرًا أكبر من المساواة، والرفاهية أكثر من أنظمة سياسية أخرى.

(٢) التشريعات النابعة من الشعب.

يبرر هوك الديمقراطية لكونها تستند إلى فكرة حرية الإرادة الإنسانية، ومبدأ «الإجماع الحر» (Free Consent). ومن هذا المنطلق، نجده يعرف المجتمع الديمقراطي بأنه «ذلك المجتمع الذي يقوم فيه نظام الحكم بترسيخ دعائم الإرادة الحرة لجميع المواطنين الراشدين المشاركين في اتخاذ القرارات في المجتمع» (Hook 1940, 285). ويلاحظ على هذا التعريف أنه يؤكد على أهمية الحقوق والحريات لجميع الأفراد لكي يتمكنوا من تحويل تطلعاتهم إلى قرارات ملموسة تكون موضع التنفيذ.

(٣) أفضلية الوسائل.

إذا كانت البراجماتية تقوم على أساس ربط الفكر بالممارسة العملية، فإن الفكر والممارسة مكملان لبعضهما البعض، كما أنه إذا كان الفكر يوجه الممارسة، فإن الممارسة تنمي الفكر (Misak 2013, 31).وانطلاقًا من هذا التركيز علىالممارسة التي تُنتج الأفكار والتصورات وتُعدلها وليس العكس، يذهب هوك- استنادًا إلى نوع من "براجماتية القيمة"- إلى أنه ليس من المهم بالنسبة للأفراد وجود اتفاق على معنى المفاهيم الأخلاقية والسياسية، أو الوصول إلى القيم والغايات النهائية، وإنما المهم هو تحديد أفضل الوسائل لحل المشكلات

والقضـايا الملحـة مثـل الرعايـة الصـحية، والحـد مـن الفقـر، ومواجهـة الجريمـة (Hook 1927, 76). ومن هذا المنطلق، نجده يبرر الديمقراطية لكونها تأكيدًا لنسبية المعايير الإنسانية، وقيامها على مبدأ الأفضلية، ولأن الإجراءات السياسية فيها تستمد قيمتها من النتائج المترتبة عليها في الواقع؛ فكل ما يؤدي إلى نتائج جيدة فهو خير، وكل ما ينجم عنه نتائج سلبية فهو شر،ومن ثَمَّ تعد نتائج الأفعال معيارًا لصحتها (Hook 1959, 53). وهذا يعني أن تبريره يستند إلى كونها تقوم على قاعدة الأصلح عند اتخاذ القرارات: **كل** القيم وفقًا له نسبية، وليس ثمَّة قيم مطلقة. وفي حالة وجود تعارض بين القيم فإن الحل يكون عن طريق مدى ما تحققه كل منها من فائدة عملية للفرد والمجتمع.

(٤) الديمقراطية كطريقة للحياة.

يبرر هوك الديمقراطية استنادًا إلى أنها الوسيلة الوحيدة التي تستهدف تحقيق الغايات الاجتماعية. ومن هذا المنظور فهي ليست نظامًا سياسيًا بقدر ما هي أسلوب في الحياة يشمل كافة أوجه الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المختلفة. فالديمقراطية هي وسيلة للحكم الذاتي بحيث يستطيع الأفراد من خلالها تحقيق استقلاليتهم الخاصة. وبالتالي فإن نجاحها يتوقف على قبول القيم الديمقراطية كطريقة للحياة، وقد أكد هوك على هذا المعنى بقوله: «إن الديمقراطية هي أكثر من مجرد مجموعة من المؤسسات السياسية؛ إنها تدعيم لقيم معينة أكثر أهمية من أي مجموعة من المؤسسات؛ لأن هذه القيم بمثابة الضوابط التوجيهية الفعالة لسلوك الأفراد في المجتمع» (Hook 1940, 294).

ومن الملاحظ أن نظرة هوك للديمقراطية ذات طابع معياري، كما أن

النتائج في نظره هي معيار القيمة بالنسبة لتبرير الديمقراطية، وهي وحدها التي تحدد صلاحيتها عند الفعل والممارسة. وإن هذا الحكم في حد ذاته يستند إلى القيم الكامنة فيما ما هو متوقع من الديمقراطية. أما بالنسبة لمصدر هذه القيم، فيكمن في الخبرة الإنسانية؛ إذ القيم تستند إلى الرغبة الإنسانية. وفي حالة الديمقراطية، فإن مصدر تبريرها ينبع من القناعة والرضا اللذَينِ يأتيان من التمتع بقدر أكبر من الحرية– وباختصار، فإن الديمقراطية تعتمد بشكل أساسي على قيمة جوهرية هي تحقيق السعادة الإنسانية، والرفاهية الاجتماعية (Carroll 1988, 90-91).

نخلص من هذا إلى أن الديمقراطية تشير إلى مثل أعلى في السياسة والاقتصاد والتربية، وفي مجمل نواحي الحياة الإنسانية؛ ولهذا يوسِّع هوك مفهوم الديمقراطية لكي يضفي عليه بعدًا اجتماعيًا يتجاوز البعد السياسي المؤسساتي. وبذلك يصح الحديث عن الديمقراطية كفلسفة في الحياة، وهو بذلك لا يساير النظرة التقليدية للديمقراطية بوصفها إحدى الأنظمة السياسية فقط. وهنا نلاحظ أن التزام هوك بالديمقراطية هو التزام لا تَحِدّه حدود، لكن يجب أن يكون واضحًا– وفق ما يقول «روبرت هِسن» (Robert Hessen)– أن تصوره ينطلق من التقليد الأمريكي عن الديمقراطية وقد جاء متشبعًا به إلى حد كبير (Hessen, et al. 1990, 17)، وهو التقليد الذي ينظر إليها على أنها "طريقة للحياة"، وليست مجرد نظام سياسي؛ ذلك أن البنى المركزية للديمقراطية في أمريكا في الفترة من ١٧٥٠ و١٩٠٠ شملت كل المؤسسات السياسية والقضائية

والدينية والاقتصادية، وهي المؤسسات التي تعبر عن جوهر الحياة الأمريكية (Neiman 1984, 1).

ومن ناحية أخرى يتفق المفكر الأمريكي « سيمور لّيست» "Seymour M. Lipset" (١٩٢٢-٢٠٠٦) مع هوك في تبريره للديمقراطية؛ حيث ذهب لّيست إلى أن الديمقراطية ليست مجّرد وسيلة يستطيع الأفراد أن يحققوا عن طريقها أهدافهم، أو ينشدوا المجتمع الفاضل بواسطتها، وإنما هي أقرب طريق يؤدي إلى المجتمع الفاضل نفسه أثناء التطبيق. ذلك لأن عملية الحوار وتبادل الأفكار تُتيح بعض الضمانات ضد تراكم الثروات، والاستبداد بالسلطة، كما تُتيح للأفراد فرصًا كي يُربّوا أطفالهم في بيئة سليمة دون الخوف من الاضطهاد(ليبست ١٩٦٢، ٢١٠-٢١١). كذلك يتفق «ألان تورين» "Alain Touraine" (١٩٢٥-...؟) مع هوك في أن الديمقراطية تُمثّل أساسًا نهجًا في الحياة، وعلى حدٍّ تعبيره: «ليس لتعريف الديمقراطية، بوصفها البيئة المؤسساتية الملائمة لتشكيل الأفعال الحرة، من معنى ملموس ما لم تَنفُذ الروح الديمقراطية إلى كافة مظاهر الحياة الإنسانية؛ بدءًا من المدرسة والأسرة، إلى دُور الرعاية الاجتماعية، وحتى المصنع» (تورين ٢٠٠٠، ٢٤٧).

ثالثًا: متطلبات النظام الديمقراطي.

يمكن القول إن ثمَّة أربعة شروط لقيام الديمقراطية وازدهارها، وهي:

(١) «تكافؤ الفرص» (Equal Opportunities)

يفترض هذا الشرط معاملة الأفراد على قدم المساواة، وأن يُنظر إلى كل فرد على أن له قيمةً في ذاته، وبالتالي ينبغي توفير الفرص المتكافئة لجميع

الأفراد. لكن تكافؤ الفرص لا يعني المساواة في المواهب، بل يحمل في طيَّاته اعترافاً بأن عدم المساواة الملحوظة في توزيع الثروة أو في مستويات المعيشة من شأنه أن يضر بالحياة الديمقراطية. وإذا كان من العبث منح نفس الفرص التكنيكية للفنان والمهندس والمدير، فإنه من الضروري أن تكون ظروف ومستويات معيشتهم متماثلة من أجل تنمية قدراتهم وإبراز مواهبهم. وباختصار، لا يجب تطبيق المساواة بشكل ميكانيكي، بل يجب أن يعمل كمبدأ "تنظيمي"، وإلا فإن خلاف ذلك من شأنه أن يعرض بقاء الديمقراطية للخطر (Hook 1940, 294-295).

(٢) «التنوُّع والتفرُّد» (Variety and Uniqueness)

إن التأكيد على مبدأ الحق المتساوي للجميع في تطوير مواهبهم يجب أن يُتّمه الإيمان بقيم الاختلاف والتنّوع والتمّيز، وكما يقول هوك: «إن المجتمع الديقراطي يتمّيز بأنه لا يَكبِت مظاهر الاختلاف، ولا يُنكر حق التعدّد بل يشجعه. ولهذا فإن المعارضة الصحية الناشئة عن النزاع وتبادل الآراء والأذواق الشخصية تعد مصدرًا خصبًا للخبرات الجديدة والمهمة أكثر من السلام الزائف الناتج عن التطابق» (Hook 1940, 295). وهذا يعني أن الديمقراطية لا تميل إلى (التسوية) بين المواهب، بل تسعى إلى إيجاد نوع من الوحدة والانسجام، وهي تفتح الباب لجميع الاختلافات وترحب بها، باستثناء تلك التي تنكر على الآخرين حق الاختلاف، أو تلك التي تُعيق الحفاظ على قيم السلام والتناغم الاجتماعي. وهذا يقتضي التزام الأفراد بالقيم الديمقراطية، وخاصة المناقشات الحرة (Hook 1959, 77).

(٣) «الشجاعة الأخلاقية» (Moral Courage)

تستلزم الديمقراطية وجود قيمة أساسية يدعوها هوك «الشجاعة الأخلاقية». فإذا كانت الحياة الخيّرة هي التي تكون تحت تصرف الإنسان وحده، فإنه لا سبيل إلى تحقيقها إلّا إذا عاش الإنسانُ حرًا بحيث يستطيع تحقيق أهدافه. وهذا يعني أن الشجاعة تُمثّل خُلُقًا كريمًا ووصْفًا نبيلًا لضمان صلاح الإنسان في الدنيا، وقد أكد هوك على هذا المعنى بقوله: «إن قدرة الفرد على تحقيق إنسانيته تعتمد على قدرته على استخدام ذكائه واختياراته الأخلاقية، وإن جميع الحريات لها ما يبررها ما دامت تعزز قدرة الفرد على الاختيار الصحيح» (Hook 1959, 59).

والواقع أن هوك لا يساير النصيحة القائلة بأفضلية الحياة، مهما تكن متواضعة، على الموت وسط مظاهر الإجلال والتكريم. فليس الجبن -كما يُقال من حين لآخر- «سيد الأخلاق» بل نجد هوك يُعلي من شأن فضيلة الشجاعة التي تُمكّن الإنسان من الفعل الذي يُجسِّد ماهيته الحقّة، دون تنازله عن أي شيء يمس حقوقه لكي يضمن حياته، وقد أشار إلى هذا المعنى بقوله:

«يُقال في بعض الأمثال: "أنْ تكون كَلْبًا حَيًا خيرٌ من أن تكون أَسَدًا مَيِّتًا". لكن هذا وإنْ كان يصدِّق على الحيوانات، فإنه لا يصدِّق مِنْ بابِ أُولَى على البشر. فالبشر الذين يُظهرون الشجاعة الأخلاقية للنضال من أجل الحرية باستخدام ملكات الذكاء؛ لهم أفضل بكثير من أولئك الذين يتجنبون مصير الكلاب الحيّة والأسود الميتة على حد سواء. إن البقاء على قيد الحياة ليس هو الهدف النهائي من حياة الإنسان الجديرة بالعيش (...) وبالنسبة لأولئك الذين

يـ قولون إن الحياة تستحق العيش أيًا كان ثمنها، فإنهم بذلك يُجرّون أذيال العار على أنفهم من حيثُ لا يَشعـ ُرون؛ فلم تـ َزَل رسالةُ الإنسانِ الحقيقية كامنة في استخدام فنون الذكاء لتدعيم الحرية الإنسانية وتوسيع حدودها» (Hook 1995, 326, Hook 1987, 49).

من هذا المنطلق، فإن الشجاعة الأخلاقية تـ َفرِض على البشر واجبًا أدبيًا للانخراط في حل مشكلاتهم بأنفسهم، بدلًا من اتخاذ موقف من السلبية والضعف أو العزلة واللامبالاة. وهذا يعني أن الأفراد ليسوا عاجزين عن الفعل، وأن الإنسان ليس ضحية للقدر، كما أنه ليس مجبرًا على الرضوخ للأمر الواقع أو التسليم بحتمية ما سيقدمه له المستقبل سواء في شكل تفاؤلي أو تشاؤمي؛ فلا يوجد ما يدعونا إلى أن نكون متفائلين أو متشائمين (Hook 1960, 23, 25). والأمر هنا يتعلق برفض هوك للحتمية، وقد أكد على ذلك بقوله: «إن الحرية الإنسانية التي أدافع عنها تتنافي تمامًا مع مذهب القدر (Fatalism) (أو الإيمان بالأقدار المكتوبة سلفـ ًا). ذلك أن البشر يستطيعون من خلال وسائل معينة تحقيق أهدافهم وغاياتهم ومشاريعهم، بالإضافة إلى أنهم يستطيعون الوصول إلى هذه الوسائل بفضل خاصيتهم الإنسانية والتكيف مع الظروف المحيطة» (Hook 1927, 143).

(٤) ملكة «الذكاء الُمتَّقِد» (Critical Intelligence)

تتطلب الديمقراطية ما يدعوه هوك ملكة الذكاء أو الاستبصار. وانطلاقـ ًا من كونه الوريث الفكري لبراجماتية «جون ديوي» (John Dewey)، ينزع إلى الإيمان بقدرة الإنسان على التبصر، وأهمية الذكاء الإنساني الذي يربط بين

الواقع والنظرية، بين الفلسفة والفعل، والذي يمدنا بوسائل لنواصل البقاء والازدهار (Hook 1961b, 20)وهنا يُثار السؤال: ما الحل السليم الذي ينبغي اتخاذه عندما نكون بإزاء مواقف تتعارض فيها القيم الأساسية التي تقوم عليها الديمقراطية؟

يذهب هوك إلى أن أيَّ قرار يُتَّخذ لا يعني بالضرورة إمكانية اتخاذه في جميع الحالات الأخرى. وهذا يعني أن الالتزام بالديمقراطية يجب أن يكون مستندًا إلى كونها طريقة يتم من خلالها حسم التضارب بين المصالح الإنسانية، وهذا مبرر كافي للقول بأنها القيمة الأساسية في الحياة؛ لأنها تتطلب ملكة "الذكاء" المستندة إلى الأساليب العلمية، هذا إذا ما أردنا لها ألا تستسلم للأخطار التي تهددها. وليس من قبيل المصادفة– كما يقول هوك– أن يكون أعظم فيلسوف تجريبي (وهو جون ديوي) هو في الوقت نفسه أعظم فيلسوف للديمقراطية (Hook 1940, 295-296).

على هذا النحو فإن ملكة "الذكاء" تعدشرطًا أساسيًا بالنسبة لنجاح الديمقراطية واستمرارها، ويبرر هوك استنادها إلى هذه الملكة بالنظر إلى نتائجها الفورية وتأثيراتها في التعليم والاقتصاد والسياسة. ومن هذا المنظور تتميز الديمقراطية بطابع النقد الذاتي وتشجعه، وتتعامل مع قضايا السياسة باعتبارها فرضيات نسبية، وليس كعقائد تتضمَّن حقائق منحها الله للبشر (Hook 1940, 296).

لا يعني هذا بطبيعة الحال أن المجتمع الديمقراطي سيكون بلا عنف، أو أنه سيطبق مبادئ الحرية والمساواة على النحو الأمثل، بل يعني أن الديمقراطية

تعمل على بناء أفضل المجتمعات الإنسانية الممكنة لأنه في ظلها تتزايد احتمالية تقليص دائرة العنف وتقليل عدم المساواة بشكل كبير (Hook 1961b, 113). ومن هذا المنطلق، يذهب هوك إلى أن الديمقراطية بمقدورها التمييز بين النزاعات القابلة للتفاوض وتلك التي لا يمكن التوفيق بينها، ودرجة كل منها. فعندما تكون النزاعات قابلة للتفاوض، فإن ملكة الذكاء الإنساني تتعامل معها باعتبارها مشكلات يتعيَّن حلها عن طريق الاستناد إلى التجربة، وليس كمعارك يتم خوضها في ظل شهوة الدم واستباحة القتل أو التحريض عليه (Hook 1940, 297).

هناك علاقة طردية إذن بين ملكة الذكاء والتبصر من جانب، وتطوير مواهب الأفراد من جانب آخر، ونمو قيم التعددية السياسية والتسامح الديني والاختلاف الفكري من جانب ثالث؛ فكلما تحررت ملكات الذكاء الإنساني في المجتمع، زادت سيطرة الإنسان على الطبيعة ومصادر الثروة؛ وكلما زادت سيطرة الإنسان على الطبيعة، زادت إمكانية التوفيق والتعايش بين المصالح الإنسانية وازدهار الاتحادات الاجتماعية؛ وكلما زاد التعايش والتنوع، زادت فرص التسويات السلمية والاندماج الاجتماعي والمواءمة السياسية، وهكذا. وباختصار، فإن ملكة الذكاء أو القدرة على التدبر، والنظرة الثاقبة في التمييز بين الأشياء والحكم على قيمتها، تعد على رأس القيم والفضائل التي تزدهر فيها الديمقراطية. وفي الواقع، إن هوك كثيرًا ما يُعبِّر عن ثقته اللامحدودة في ملكة الذكاء الإنساني، التي يمكن من خلالها حل العديد من المشكلات، إنْ لم يكن كلها.

وبذلك فإنه صاحب نظرة تفاؤلية بمعنى ما للمستقبل، رغم معايشته للعديد من الأزمات السياسية والاقتصادية وحروب الإبادة في القرن العشرين.

نخلص من هذا إلى أن هذه الشروطُ مثّل متطلبات أساسية تتبني عليها الحياة الديمقراطية الأصيلة. وهذا ما يقودنا إلى التساؤل عن: ما طبيعةُ العلاقة بين الديمقراطية من جانب، والحرية والمساواة من جانب آخر؟

المحور الثاني: حدودُ الحرية والمساواة في الديمقراطية.

أولًا: المبادئ الأساسية للديمقراطية.

(أ) الحرية.

يذهب هوك إلى أن حرية الإنسان محدودة؛ بمعنى أنها خاضعة للظروف التي يمارس الإنسانُ فيها أفعاله. ومن هذا المنطلق، يرفض موقف دعاة الحرية المطلقة لأنيهُ مثّل نوعًا من الوقوع فيما يدعوه "مفارقة الحرية"؛ حيث يتجاهلون عددًا من الاعتبارات التي يقف على رأسها أن كون الإنسان حرًا يستلزم ألا يكون الآخرون أحرارًا في منعه من الفعل،ومن ثَمَّ إذا لم تكن لدى الدولة الحرية في مواجهة هذا المنع، فلن يكون هناك إنسانٌ حرًا. كذلك فإن الإنسان لا يمكن أن يستخدم حريته على نحو فّعال إلَّا عندما تكون الدولة ذاتها قادرة على توفير الشروط الاجتماعية التي تنمو فيها القيم الديمقراطية (Hook 1962, 61).

لكن هوك وإِنْ كان لا يقر بالحرية المطلقة، إلا أنه لا يقر بعدم قدرة الإنسان على الفعل أمام جملة الظروف والأحوال التي يعيش فيها. ومن هنا يَتبنَّى بمعنى من المعاني موقفًا وسطًا من الحرية. وفي الواقع إن هذا الموقف

نابع من وقوفه موقفًا معتدلًا من مسألة الحرية الإنسانية بين الفكر الليبرالي من جانب والفكر الماركسي من جانب آخر.

من ناحية أخرى يذهب هوك إلى ضرورة التركيز على الثقل النسبي لجملة الظروف التي يمارس البشر فيها حريتهم من ناحية، كما يتعيَّن علينا كذلك النظر إلى الحرية في ضوء الثقل النسبي لمثلهم العليا ومخططاتهم وأهدافهم من ناحية أخرى؛ لأن هذه المثل والأهداف تتوقف إلى حد كبير على الظروف التي تحدث فيها والتي تنطوي على تعقيدات صعبة وجَمَّة، لكنها لا تتقيد بها تمامًا؛ لأن في وسع البشر – رغم ذلك – "إعادة تشكيل" الواقع الذي أفرز هذه الأوضاع بما يتوافق أخلاقيًا مع مُثُلهم العليا وأهدافهم (Hook 1943, xiii).

من هذا المنطلق، فإن هوك وإنْ كان يرفض اعتبار حقوق الأفراد في الحرية على أنها طبيعية ثابتة و"غير قابلة للانتهاك" (Hook 1943, 231, Hook 1980, 71)، فإنه ينظر إليها على أنها ذات طبيعة اجتماعية؛ بمعنى أنها تتطلب وجود جماعة لإقرارها، ويعتبرها مجموعة من الحقوق الأساسية لكل أعضاء المجتمع (Hook 1962, 4-5) كما يبدو هذا الوصف متفقًا مع ما ذهب إليه «هربرت هارت» (Herbert Hart)، من أن حقوق الأفراد هي بمثابة حقوق لهم كبشر، وهي الحقوق التي لا تُمنَح أو تُقدَّم من خلال أي عمل طوعي أو إرادي (Hart 1968, 55-56).

إن هوك يركز على معنى الحقوق ذاتها.يُومثِّل "الحق" في نظره نوعًا من المطالبة بشيء ما، ويستتبعه إلزام من جانب الآخرين (Hook 1962, 4).

كذلك فإنه وإِنْ كان لا يصف الحقوق بأنها "مطلقة"، فإنه يستخدمها بنفس استخدام "هارت": فمن ناحية، لا يريد أن يدعوها "حقوق مطلقة"؛ لأن مثل هذا الوصف سوف يكون قوي أكثر مما ينبغي، ولن تكون هناك حجة سائغة يمكن من خلالها تبرير تقييد الحقوق في حالات معينة (Hook 1959, 58). ومن ناحية أخرى، لا يمكن القول إن هذه الحقوق نسبية؛ لأنه سوف يكون من السهولة تبرير انتهاكها في كل الحالات، ومن ثم تكون الحقوق لديه "معتدلة"، ويمكن اعتبارها بطريقة أو بأخرى "أشياء مثل القيم المطلقة"، وهذا لا يتعارض مع إمكانية تقييدها في حالات معينة.

هذا يعني أن هوك يعتقد أن تقييد الحرية يعد مُبرَّرًا أحيانًا؛ وهذه نتيجة منطقية لنزعته البراجماتية، ولهذا فسيكون من غير الاتساق- بالنسبة له- أن يقول إن حقوق الأفراد مطلقة. فالسرقة- على سبيل المثال- تعد عملًا خاطئًا، لكنه لا يمكن من الناحية الأخلاقية إدانة الإنسان الذي يسرق لكي يوفر الطعام لأبنائه الذين يتضوَّرون من الجُوعِ إذا لم تكن لديه وسائل أخرى للتخفيف من وطأة الجوع عليهم. وبالمثل فإذا كان القتل فعلًا لا أخلاقيًا، إلا أنه ليس من الخطأ سلب إنسانًا ما حياته إذا كان ذلك هو الوسيلة الوحيدة لمنعه من إهدار دمي؛ بل إن القتل في هذه الحالةِ مُثّل الفعل الصواب من الناحية الأخلاقية، إِنْ لم يكن من الناحية القانونية كذلك (Hook 1980, 58). ومن هنا، فإن تصوره للحقوق يتطابق مع تصور "هارت"، الذي رفض اعتبارها "مطلقة"، مؤكدًا أن مفهوم الحق ينتمي إلى مجال الأخلاقية، الذي ينصب على تحديد متي ينبغي تقييد حرية شخص ما، وليس هناك إنسان له حق غير مشروط في فعل أو عدم

فعل أي شيء. فالإكراه أو التقييد على أي فعل يمكن تبريره في حالات معينة (Hart 1968, 56).

إن حقوق الأفراد في الحرية تعد أساسية بالنسبة لما يدعوه هوك قيمتها النابعة من نتائجها وفائدتها للحقوق الأخرى. كذلك فإن ثمَّة أولوية عندما يقع التضارب بشأنها، وهو بذلك يركّز على سلم القيم في الحقوق؛في ضوء ما تُسهم به في تدعيم قيم المجتمع الديمقراطي. ويمضي هوك في حديثه عن الحرية، فيتعرَّض لموقف ماركس، وقد كان من الطبيعي أن يتأثر به خاصة في فترات حياته المبكرة. وقد نفى هوك عن ماركس قوله بالحتمية (Determinism)، ورأى أن نظرياته لا تتضمَّن أي نزوع جبري من أي نوع. وكل ما هنالك أن نسقه المغلق هو المسئول عن إلصاق صفة الحتمية بمذهبه الفلسفي (Hook 1933, 125-126).

من هنا فإن يذهب هوك إلى أن الإنسان هو الذي يصنع تاريخه، وإِنْ كان ذلك يتم ضمن جملة الأحوال والظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيش فيها (Hook 1933, 132) ومن ثَمَّ يتعيَّن النظر إلى الحرية في ضوء الثقل النسبي لهذه الأحوال التي يماِرس الإنسانُ فيها حريتَه- من قيم، وعادات، وتقاليد، وباختصار في ضوء المزيج الذي يجمع بين هذه المؤسسات والأفكار التي تُشكّل ثقافتهم (Hook 1934, 54).

كذلك يذهب هوك- ربما بتأثير من كانط- إلى أن القول «بالجبرية» (Necessitarianism) يعني معاملة الأفراد كموضوعات أو كأشياء يمكن

ضبط سلوكهم على نحو كلي والتحكم فيهم، وهذا يتنافى مع كرامتهم وطبيعتهم كمخلوقات تتسم بالقدرة على التفكير وإعمال العقل (Hook 1961, 189).

وانطلاقًا من تأكيد هوك على الحرية، فإن اختيار الإنسان هو ما يحقق الفاعلية والتلقائية للفعل البشري الذي ينزع إلى بناء خبراته الخاصة وتعديلها وفقًا لأهداف الإنسان ومثله العليا. ومن هنا نجده يعارض كل صور الحتمية، سواء كانت حتمية تاريخية، أو اقتصادية، أو بيئية. إذ الحتمية لا يمكن التسليم بصحتها إلا في الأحداث الطبيعية. ويستند رفضه للحتمية إلى أساس أخلاقي لفكرة المسئولية بحيث لا يكون الفرد ضحية الظروف، وبعبارة أخرى فإذا ما انتفت الحرية فستنتفي المسئولية الأخلاقية، وتصبح فكرة البراءة والتأثيم الأخلاقي مجرد فكرة فارغة من المعنى، وهذا ما لا يمكن قبوله» (Hook 1961, 180, 187).

إن التحدي الكبير أمام البشر يتمثل في استخدام ملكة الذكاء والتفكير النقدي في حل المشكلات التي تواجههم، بدلًا من محاولة الهروب إلى عالم الخلاص الديني، أو العيش في يوتوبيات علمانية، هذا من جانب. ومن جانب آخر فإن البشر في نظر هوك يعيشون في عالم غير مغلق تلعب فيه أفعالهم دورًا خلاقًا. وإذا كان العالم مفتوحًا دائمًا، فإنه لا يمكن الجزم بوجود صورة مكتملة ونهائية للعالم لأنه ليس مكتملًا على نحو تام. وهذا يعني أنه إذا كان العالم يتجلّى في بناء محدد، فإن هذا لا يعني عجز الأفراد أمامه؛ فالعالم لا يتخذ شكلًا ثابتًا، بل هو قابل للتغيير. ولهذا يرى هوك أنه إذا كان عالم الوجود الطبيعي يخضع لنوع من الآلية فإن الحرية لا يمكن أن تتجلّى إلا في أفعال

الإنسان وحده وقدرته على التغيير، وبهذا تصبح الحرية خاصية لصيقة بالإنسان وعمل من أعمال الفهم والتبصر (Hook 1927, 143).

وهنا يظهر تأثير «وليم جيمس» "William James" (١٨٤٢-١٩١٠) على موقف هوك؛ فقد تبنى جيمس الموقف "التحسيني" Melioristic (وهو المذهب الذي يمكن للباحث تسميته "بمذهب إمكانية التعديل")، فرأى أن الإنسان قادرٌ على تعديل العالم ويعد مسئولًا عن ذلك؛ لأن العالم لم يكتمل بعد ولا يزال في طور الاكتمال، ويستطيع الإنسان أن يجعل منه عالًما أفضلًا أو أسوأ، وعلى حد تعبيره: «كل إنسان مسئول عن جعل العالم أحسن وأقوم سبيلًا؛ وأنه إذا لم يفعل ذلك وتخلي عن هذه المسئولية فإن هذا "التحسين" لن يتم بقدر هذا التخلي» (جيمس ٢٠٠٨، ٣٢٤-٣٢٥).

وإذا نظرنا إلى علاقة الحرية بالديمقراطية عند هوك، سنجد أن الديمقراطية تُمثِّل في نظره أكثر الأنظمة أهمية من حيث قدرتها على حل إشكالية التضارب في المصالح الإنسانية. ذلك أن مفهومها للإجماع الحر والرضى المشترك يعتمد على مدى فعالية جملة الحريات السياسية، وإن ممارسة هذه الحريات هي ما يؤسس للطريقة الديمقراطية في الحياة (Hook 1959, 59).

يقودنا هذا إلى التساؤل عن: هل الحق في الحرية يقع ضمن إطار الحقوق السلبية أم الإيجابية؟ وما مدى أهمية التمييز بين هذين النوعين من الحقوق؟ وهل يتوافق مع التمييز بين الحقوق المدنية والحريات السياسية من جهة والحقوق الاجتماعية والحريات الاقتصادية من جهة أخرى؟

يفترض الحق في الحرية بالمعنى السلبي عدم التدخل؛ وبهذا المعنى فالحرية تعني ألا يكون الإنسان مكرها على الإذعان لإرادة غيره، وتتطلب غياب ا لعوائق والقيود أمام الفعل؛ فإذا ما حدث وأُكرهت على عمل شيئًا ما أو القيام بفعل معين، فإنني لا أكون حينئذ حرًا. وبعبارة أخرى فأنا لا أكون حرًا إذا اعترضني الآخرون في عمل شيء ما. أما الحق في الحرية بالمعنى الإيجابي فيعني قدرة البشر على الفعل. أي أن الإنسان لا يكون حرًا لمجرد كونه موجودًا منعزلًا عن الآخرين؛ لأن الحرية تتطلب بعض الشروط المادية والإيجابية، وتفترض القدرة أو الاستطاعة؛ أي (الحرية لـ) أو (من أجل) (Norman 1982, 86-87).

وفي رأي هوك إن الحرية تستلزم القدرة أو الاستطاعة التي تتطلب بدورها إقرار الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية، أكثر مما تتطلب غياب العوائق الإنسانية التي تقف أمام الفعل. ومن هنا نجده يؤكد أن الحقوق الإيجابية تعد ذات أهمية استراتيجية؛ لأنها تُمكّن الأفراد من ممارسة حرياتهم بالفعل. وطالما كانت هذه الحقوق موجودة، فإن القيود المفروضة على الحريات الأخرى من الممكن إصلاحها. أما في حالة غيابها، فلا يمكن الحصول على أيٍّ من الحريات الأخرى اللهم إلا ما تحوزه تلك المجموعة المقربة من السلطة (Hook 1959, 59).

هذا يعني أنه بالرغم من أن هناك اختلافًا بين هذين النوعين من الحريات، فإنه لا يعني بالضرورة وجود فصل تام بينهما؛ لأنهما يشكلان معًا الطابع الاجتماعي لحقوق الإنسان، كما أنهما ليسا مرتبطين بأوثق الروابط فقط،

بل إنهما يُمثّلان معًا وسائل ذات أهمية قصوى بالنسبة لنوع الحياة الخّيرة الذي يلائم الأفراد. وبالتالي فإن هناك ما يبرر القول بأن الحقوق الإيجابية تعد أكثر استراتيجية من غيرها من الحقوق والحريات السلبية (Hook 1980, 88). وعلاوة على ذلك فإن الحرية السلبية ليست كافية وحدها. فقد تكون هناك عقبات يتعيَّن التخلص منها لكي يمارس الإنسان حريته على النحو الأكمل، وكما يوضح هوك فإن الحرية تعني القدرة على التغلب على التدخلات الشخصية والاجتماعية؛ أو الحيلولة دون أن يمنعنا الآخرون من الفعل (Hook 1980, 89).

على هذا النحو يؤكد هوك على ضرورة التكامل بين هذين النوعين من الحقوق والحريات من ناحية، كما يؤكد على قصور الحرية بالمعنى السلبي من دون وجود الحقوق والحريات الإيجابية. وقد أكد هوك- بتأثير من «ماكس شتيرنر» (Max Stirner)- على أن الحرية الحقيقية تعني حرية القيام بشيء ما. فعندما يريد الفرد ممارسة حق سياسي معين لكنه يفتقر إلى الوسائل المادية اللازمة للقيام به، فهو لا يكون بذلك حرًا. وبعبارة أخرى إن الحرية تفترض نوعًا من القدرة المادية، وبالتالي فإن الحريات السياسية تصبح فكرة فارغة من المضمون من دون وجود الحقوق الاجتماعية والاقتصادية (Hook 1962, 175).

وهكذا فإن الحقوق الاجتماعية الإيجابيةُ مثّل المدخل الأساسي لممارسة الحرية؛ فمن دون تعليم مجاني، وحد أدنى من الدخل، ورعاية صحية، ستظل القيود هي المتحكمة في الفعل الإنساني. وهذا يعني أن الحرية السياسية لا يمكن

تحقيقها إلا في ظل متطلبات معينةٍ مثّل وجودها شرطًا ضروريًا لقيام الديمقراطية. وبذلك فإن هوك يعالج الحرية على مستوى "القدرة على الفعل"؛ لأنها تعني أساسًا– وعلى حدٍّ تعبيره– التحرر من القمع والاضطهاد (Hook 1943, 56).

ومن الملاحظ أن إقرار هوك بفكرة الحرية المسئولة من جانب، وتأكيده على نسبية الحرية والتكامل بين الحريات السلبية والحقوق الإيجابية من جانب آخر، يجعله يلتقي مع «أشعيا برلين» "Isaiah Berlin" (١٩٠٩–١٩٩٧)، الذي أكد على ضرورة وجود الحريات السلبية والحقوق الإيجابية لكي يكون الإنسان حرًا، معتبرًا الحرية بمثابة "قدرة فعالة ومؤثرة على ممارسة الاختيار"، ومن ثَمَّ فإنها تستلزم بعض الشروط والمتطلبات لكي يمارس الإنسان حريته؛ وفي مقدمتها "تكافؤ الفرص التعليمية" (Berlin 1969, 169).

(ب) المساواة.

تعد المساواة الدعامة الثانية التي تقوم عليها الديمقراطية عند هوك، ويشير هذا المبدأ إلى المساواة بين جميع المواطنين بغض النظر عن الجنس، أو الدين، أو النوع (Hook 1959, 30). وبالتالي فإنه يفترض نوعًا من «المساواة في الاهتمام أو الرّعاية» (Equality of Concern) لجميع المواطنين. وهذا نابع من نظرة هوك للديمقراطية على أنها طريقة في الحياة. وبهذا المعنى فإن الديمقراطية تعبر عن فلسفة اجتماعية والتزام أخلاقي بذلك المجتمع الذي يحوز فيه جميع الأفراد الرعاية المتكافئة (Hook 1990, 215).

ومع هذا فإن المساواة لا تعني التطابق، أو المساواة الحسابية التي لا تراعي الفروق والاختلافات بين الأفراد، والتي لا تعبأ بمبدأ الجدارة أو الاستحقاق؛ فبقدر ما تسمح به الموارد، ينبغي توفير مجموعة من الفرص المتساوية لجميع الأفراد لتطوير أنفسهم وإمكاناتهم المتاحة (Hook 1990, 20). ومن ناحية أخرى يذهب هوك إلى أن المساواة تستلزم الحرية السياسية؛ فنظرًا لأنه لا يمكن لجميع الأفراد أن يحكموا، فإن القوة السياسية يجب أن تقوم على أساس التفويض من جانب، والرضى المشترك من جانب آخر. كذلك فإن المساواة تستلزم وجود الحقوق الاجتماعية حتى تكتمل العملية الديمقراطية الناجحة (Hook 1959, 31, 95).

من هذا المنطلق، يؤكد هوك على ضرورة النظر إلى المساواة من زاوية الفرص المتكافئة؛ فلا يكفي لكي يكون الالتزام بالديمقراطية طريقة للحياة أن يكون الأفراد متساوين من الناحية المادية والعقلية، بل يجب تعزيز مبدأ المساواة الأخلاقية فيما بينهم؛ بغض النظر عن اختلافاتهم، ويتحقق ذلك عن طريق المساواة في الاهتمام والرعاية. وهذا ما يجعل من واجب المجتمع الديمقراطي تعزيز مبدأ "تكافؤ الفرص". وباختصار، فإن المساواة تعني تحقيق أكبر قدر ممكن من تكافؤ الفرص، وخاصة في التعليم والإسكان والصحة والتوظيف؛ لأنها ضرورية لتنمية قدرات الأفراد وتطوير مهاراتهم (Hook 1988, 235).

من ناحية أخرى فإن المساواة تتطلب مجموعة من الموارد الاجتماعية والاقتصادية. فإذا كانت الاجراءات المؤسساتية التي تدعم حقوق المشاركة المتساوية للجميعمهمة، فإن هذه الإجراءات في حد ذاتها لا تُؤسس لنظام

ديمقراطي مستقر يرتكز على المشاركة السياسية الفعالة. وإن عدم قدرة الأفراد على الحصول على حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية من شأنه أن يؤدى إلى "انحرافات سلبية" عن المثل الأعلى للديمقراطية. فالتفاوتات الكبيرة في الثروة أو القوة من شأنه أن يؤثرًا سلًبا على حق المساواة السياسية، ومن ثَمَّ على مبدأ الاستقلال الذاتي للأفراد، والذي يعتبر بمثابة الأساس المعياري للديمقراطية (Hyland 1995, 193, 220).

وانطلاقًا من هذين المبدأين اللذَينِ تقوم عليهما الديمقراطية ("الحرية" من ناحية، و"المساواة" من ناحية أخرى)، يؤسس هوك لما أسماه «المبادئ الأخلاقية للنزاع» "Ethics of Controversy" السياسي، وهي مبادئ ينبغي أن تحكم الادعاءات النظرية والصراعات الواقعية في الديمقراطية، فما هي هذه القواعد والمبادئ؟

ثانيًا: أخلاقيات الديمقراطية.

(أ) مبادئ النزاع السياسي والحوار الديمقراطي.

يضع هوك عشرة مبادئ، وهي على النحو الآتي:

(١) **مساحة النقد:** لا شيء يعلو على النقد، ولا أحد فوقه.

(٢) **التزود بالمعلومات:** كل من يشارك في صنع القرار السياسي تقع على عاتقه مسئولية أدبية وفكرية للبحث عن المعلومات والحقائق المتاحة.

(٣) **النقد الموضوعي:** يتعيَّن توجيه النقد إلى الأفكار من جانب والسياسات المتَّبعة من جانب آخر، وليس إلى أشخاص السياسيين أو دوافعهم.

(٤) **محل النقد:** إذا كانت بعض الأقوال والأفعال مسموحًا بها من الناحية القانونية، فإنها قد تكون غير مقبولة أخلاقًيا.

(٥) **المسئولية:** يتعيَّن مسائلة حجج الخصم بالحوار والنقاش، قبل الشروع في تفنيدها حتى لو كانت تتعارض مع أفكارنا الخاصة.

(٦) **الاستقلالية والنزاهة وعدم الأذى:** لا تعامل خَصْمًا سياسيًا أو مخالفًا في الرأي كما لو كان خَصْمًا شخصيًا أو عدوًا للبلد أو عدوًا للديمقراطية.

(٧) **الإجماع الحر:** يجب الالتزام بنتائج القرارات، حتى لو كان الشخص يعتقد أنها نِتاج لحجج فاسدة. وفي المقابل يجب على كل معارض أن يناضل بطريقة سلمية من أجل انتزاع الإقرار من الأغلبية بصحة رأيه.

(٨) **ضوابط النقد:** لا تتردد في الاعتراف بنقص المعرفة لديك، وتعليق الحكم، إذا لم تكن الأدلة حاسمة في كلتا الحالتين.

(٩) **البينة وحدود النقد :** يجب أن يَتَبع المشاركون طريق البينة والبراهين عند اتخاذ القرارات السياسية.

(١٠) **المشاركة والحوار:** يتمثل الجُرْم الأساسي في الديمقراطية في رفض الحوار أو القيام بأفعال من شأنها أن تُعيق سير المناقشة الحرة (Hook 1980, 122, Hook 1954, 292-293).

تؤسس هذه القواعد لأخلاقيات النزاع في إطار العملية الديمقراطية، كما أن المبدأ المركزي فيها يتمثل في اعتراف كل مجموعة في المجتمع بشرعية مصالح المجموعات الأخرى؛ على أن تقبل كل مجموعة بالنتائج التي ستفسر

عنها القرارات الديمقراطية بوصفها مبادئ من شأنها أن تعمل على حل التضارب بين المصالح الإنسانية والاجتماعية (Hook 1943, 231-232).

هذا يعني أن الديمقراطية هي النظام الوحيد في نظر هوك الذي يتم فيه اتخاذ القرارات على أسس من المشاركة الرشيدة من جانب المواطنين أنفسهم. ولهذا نجده يذهب إلى أن هذه المبادئ تستمد قوتها من فرضيتين أساسيين وملزمتين في الحياة الاجتماعية والسياسية، وهما: (١) كون البشر مسئولين عن اختياراتهم؛ (٢) كون هذه القواعد ذات طابع عقلاني لتوجيه الأفراد إلى الحياة الخيّرة (Hook 1959, 11).

من هنا فإن جوهر الديمقراطية يتمثل في الركيزة "التداولية"، والمجتمع الديمقراطي هو ذلك الذي يوفر لمواطنيه الفرص المستمرة للمشاركة ذات الطابع الأخلاقي؛ لإعلاء صوت العقل، والاحتكام إلى الأدلة، والبحث عن مشروعات وخطط بديلة (Talisse 2001, 298). وبعبارة أخرى فإن الأساس التداولي للديمقراطية يقوم على مبدأ المشاركة العقلانية الحرة بين مواطنين أنداد ومتساوين من حيث الحقوق والحريات السياسية والاجتماعية (Cunningham 2002, 163).

وتعد "الديمقراطية التداولية" (Deliberative Democracy) صورة مطّورة من الديمقراطية التمثيلية، وهي لا تؤسس لأسبقية الفرد على الجماعة (كما عند الاتجاهات الليبرالية)، أو أسبقية الجماعة على الفرد (كما عند الاتجاهات الاشتراكية)؛ وإنما تقوم على الربط بين الفرد والجماعة، بحيث تكون المرجعية مزدوجة بين الفرد كاستقلالية خاصة والجماعة كاستقلالية عامة؛ إذ لا

أسبقية للفرد على الجماعة، ولا للجماعة على الفرد، فهما ثنائية أصيلة إذا ما أردنا تجنب متاهات الليبرالية المتوحشة والماركسية المتشددة (Gutmann and Thompson 2004, 232). وبهذا المعنى يبدو هوك قريبًا جدًا من «ماكفرسون» "Crawford MacPherson" (١٩١١-١٩٨٧)، الذي أكد على فكرة المشاركة الحقيقية للمواطنين في العملية السياسية؛ وبحيث يجب أن يكون ذلك مستندًا إلى تعليم رشيد يدعم المبادئ الأساسية للحكومة الديمقراطية (MacPherson 1977, 93ff).

(ب) الشروط الإيجابية للديمقراطية.

يذهب هوك إلى أن الديمقراطية تستلزم بعض المتطلبات لكي يكون أدائها فعالًا،تُمثِّل هذه المتطلبات شروطًا ضرورية لما يمكن اعتباره "الحد الأدنى لقيام الديمقراطية"، وهي على النحو الآتي:

(١) «المشاركة الإيجابية» (Active Participation)

تستلزم المشاركة الفعالة بعض الآليات التي تسمح بالحوار والنقاش الحر بشأن السياسة العامة للدولة. ويبرر هوك هذا الشرط بأنه عندما يشعر المواطنون بأنه ليس لديهم مصلحة في عملية الحكم، فإن اللامبالاة تظهر في هذه الحالة. وبذلك تُمثِّل "اللامبالاة السياسية" وضعًا جافًا وفاسدًا للديمقراطية (Hook 1940, 287).

(٢) اتخاذ «تدابير حاسمة وإجراءات فورية»

تنبع أهمية هذه الإجراءات من كونها ضرورة لمواجهة الحالات والأوضاع العصيبة التي قد تواجهها الدولة أحيانًا. وهذا يعني أن هذه الإجراءات

لا تتعارض بالضرورة مع المثل الأعلى الديمقراطي، شريطة أن تستند هذه الإجراءات إلى ثلاثة أشياء: (١) التفويض الحر من جانب المحكومين للسلطات المُخَوَّلة، (٢) أن يتم سحب هذا التفويض عندما تنتهي هذه الأوضاع، (٣) أن يخضع ممثلي السلطة للمسئولية (Hook 1940, 288-289).

إن إمكانية إساءة هذا التفويض أمرٌ وارد، لكنه لا يعني أنه ليس ثمَّة ضمانات لعدم اغتصاب السلطة وتسلطها. إن كل ما في الأمر أنه إذا لم يتم اتخاذ تدابير حاسمة لمواجهة حالات الطوارئ، فإن ذلك من شأنه أن يهدد وجود الديمقراطية ذاتها؛ كما في حالة الأمراض المستعصية. لكن يجب أن يكون واضحًا أن وجود مثل هذه الحالات يتوقف على التفويض الشعبي، كما يجب أن يتم إعادة تجديد ضمانات السلطة بطريقة ديمقراطية أيضًا.

(٣) تفعيل «الديمقراطية الاقتصادية»

والهدف منها هو تنظيم المجتمع وتدعيم منظماته المدنية، وتحديد الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية. ومن ثَمَّ فإنها تفترض شكلًا من أشكال الملكية الاجتماعية والتخطيط الاقتصادي. وقد أكد هوك على ذلك بقوله: «إن الديمقراطية السياسية ستكون ناقصة ما لم يكن هناك شكلٌ من أشكال الديمقراطية الاقتصادية، كما أنه لا يمكن أن توجد ديمقراطية اقتصادية حقيقية من دون وجود ديمقراطية سياسية» (Hook 1940, 290-291).

من هنا لا يوجد انفصال أو قطيعة بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاقتصادية؛ فالأولى من دون الثانية تعد ناقصة، والثانية من دون الأولى تعد مستحيلةويُ دلّل هوك على ذلك بأن مفهوم الديمقراطية يشير من المنظور

التاريخي إلى معنى "الحكم" الذي تُتخذ فيه القرارات من غالبية أفراد الشعب سواء بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، وسواء كانت هذه القرارات تنتمي إلى المجال السياسي، أو الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو التربوي (Hook 1959, 29, 33). والواقع أن اعتقاد هوك بوجود صلات قوية بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاقتصادية يستند إلى أسس واقعية إلى حد كبير؛ لأن العدالة الاجتماعية يجب أن يَتبعها في معظم الأحيان زيادة في قدرة الأفراد على ممارسة حقوقهم الاجتماعية وحرياتهم السياسية، وتحسين مكانتهم كمواطنين فاعلين. والعكس أيضًا فكلما ازادت الهوة في الدخول، واتسع نطاق التمييز الاجتماعي، كان ذلك مؤشرًا على انسحاب المواطنين ذوي الدخول الأدنى من المشاركة في العملية السياسية (Phillips 1979, 61).

نخلص من هذا إلى أن الديمقراطية السياسية لا تكفي وحدها لتحقيق الصورة المثلى لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع الإنساني؛ بل هي بحاجة إلى الحقوق الاجتماعية الإيجابية. ويتفق «روبرت دال» "Robert A. Dahl" (١٩١٥-٢٠١٤) مع هوك بالنسبة لمعايير الديمقراطية، ومن بين هذه المعايير كما يراها "دال": «العدالة الاجتماعية والاقتصادية»، «المشاركة الفعّالة»، «المساواة في الاقتراع»، و«الفهم المستنير» (Dahl 2006, 9). كذلك يتفق «مايكل ولتزر» "Michael Walzer" (١٩٣٥-...؟) مع هوك في ضرورة التكامل بين صور الديمقراطية، وقد أكد ولتزر على وجود بعض القيود على مجال السوق لكي لا يسيطر على العملية السياسية، وذلك من خلال ما يدعوه «التبادلات المحظورة» (Blocked Exchanges)، التي تعمل على الحيلولة

دون استخدام المال للحصول على الخيرات السياسية بطريقة غير مشروعة (Walzer 1983, 100).

ومن الناحية الأخرى نلاحظ وقوف هوك على طرفي نقيض من بعض الفلاسفة الذين نزعوا إلى الفصل بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاقتصادية (Appleton 1974, 22). ومن بين هؤلاء «ليو شتراوس» "Leo Strauss" (١٨٩٩-١٩٧٣)، الذي ذهب إلى ضرورة أن تكون هناك نخبة مثقفة في المجتمع تمتلك القدرة على معرفة «الحقائق السياسية». وقد برَّر شتراوس من خلال هذه الفكرة استخدام (النخبة) للأكاذيب بوصفها خداعًا نبيلًا يستهدف تدعيم قيم "الديمقراطية الليبرالية" بوصفها الخير السياسي الأعظم، مُسوِّغًا ذلك بأن الحقائق السياسية ليست جميعها صالحة للاستهلاك العام (Zuckert, Catherine, and Michael Zuckert. 2006, 7).

على خلاف ذلك فإن الديمقراطية الحقيقية في نظر هوك تنفي من الأساس وجود نخب سياسية؛ لأنها مجرد وسيلة تساهم في تطوير الخاصية الأخلاقية للأفراد وتنمية مواهبهم من خلال التعليم الذي تغيب فيه كل أنواع المذهبيات السياسية والدينية والاقتصادية. وبالتالي فإن القيم التي تستند إليها الديمقراطية لا يمكن تبريرها في نظر هوك إلَّا على أساس قوة عملها على أرض الواقع، وليس على أساس نزوعها إلى امتلاك الحقائق السياسية. وهذا نابع من اعتقاده البراجماتي الذي مفاده أن التفكير في العالم الاجتماعي ينبغي أن يؤدي إلى التغيير الإيجابي والفعل الإبداعي، وهذا الفعل بدوره من شأنه أن يؤدي إلى أفكار جديدة (Capaldi 1990, 536).

ومن هذا المنظور فإن أهمية فكر هوك تتمثل- وفق ما يرى «إرفينج كريستول» (Irving Kristol)- في نزوعه لربط المعرفة النظرية بالمشكلات العينية على نحو يراعي خصوصية كل من المفاهيم النظرية والمجردة وكذلك الحالات الخاصة (Kristol 1983, 30).

المحور الثالث: مشكلات الديمقراطية وعيوبها.

أولًا: معوقات الديمقراطية.

يحدد هوك الأهداف التي ينبغي لنظام التعليم في المجتمع أن يحققها على النحو الآتي:

(١) ينبغي أن يستهدف تطوير ملكات التفكير الحر والمستقل لدى الأفراد.

(٢) يجب أن يـُثير فيهم قوة الإحساس والتخيل، وتقبُّل الأفكار الجديدة.

(٣) يجب أن ينتج عنه وعي ذاتي نقدي تجاه التقاليد الثقافية والأدبية والعلمية الموروثة.

(٤) ينبغي أن يـُفسح المجال أمام الأفراد للتفكير في الموضوعات المهمة التي تتعلق بالطبيعة، والمجتمع الذي يعيشون فيه، وتاريخ بلدهم.

(٥) يجب أن يسعى إلى تنمية الـمُثـُل العليا الديمقراطية، وتعميق النظرة بضرورة الحرية.

(٦) يجب أن يمد الأفراد بالمهارات اللازمة والأساليب العامة التي تـُمكّنهم من تطوير قدراتهم ومواهبهم الخاصة.

(٧) ينبغي أن يـُنمِّي سمات الشخصية الفردية بحيث يتمكّن الأفراد من الاعتماد على أنفسهم (Hook 1946, 55).

تـُمثّل هذه المبادئ مجموعة من الغايات التي يجب على نظام التعليم أن يحققها لبناء مواطنين قادرين على ممارسة حقوقهم السياسية والاجتماعية. ولذلك يؤكد هوك أنه من الضروري تزويد كل فرد ليس فقط بالنظريات والحقائق المهمة التي تتعلق بالطبيعة، والمجتمع، والإنسان، بل أيضًا بالقدرة الذاتية على حل مشكلات تضارب القيم والمصالح الإنسانية؛ الأمر الذي يفرِض تعزيز الأخلاق الديمقراطية في التعليم، وحسم التحديات التي تواجهها بدءًا من نقد أفلاطون لها حتى هجوم الأنظمة الشمولية عليها (Hook 1975, 213).

ومع هذا فإن ثمَّة بعض الصعوبات التي تقف أمام الديمقراطية، وعلى رأسها ثلاث مشكلات أساسية، وهي على النحو الآتي:

(أ) غياب التفكير الناقد.

تتمثل هذه المشكلة في غياب التفكير الإبداعي الحر. والسبب في ذلك كما يرى هوك يتمثل في توحيد المناهج التعليمية، والتشبث بالتخصصات التقليدية، وعدم مراعاة الإبداع والتمّيز، وكل هذا من شأنه أن يضر بنجاح الديمقراطية. وفي المقابل يؤكد هوك أن الهدف الرئيسي للتعليم ينبغي أن يكون تطوير التفكير النقدي، وتنمية القدرة على الحوار المنطقي بين الأفراد (Hook 1990, 84-85).

ومن ناحية أخرى يؤكد هوك أن الحق في التعليم حقٌ أساسي، وهو ينبع من ضرورة تمتع كل الأفراد بالمساواة في فرص التعليم، وبالتالي فإن أي شكل

من أشكال التمييز في التعليم يُمثّل نوعًا من التحيز وانتهاكًا لهذا الحق (Hook 1959, 88). كذلك ونظرًا لأن التعليم لا ينبغي أن يكون موضع حرية شخصية، فإن وجود مدارس وجامعات عامة وأخرى خاصة يُمثّل خرقًا لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وبالتالي تهديدًا للديمقراطية، علاوة على أن الحقوق والحريات الإنسانية تستلزم عدم الفصل بين الأفراد في التعليم لأسباب اجتماعية أو اقتصادية (Hook 1959, 93).

من هنا ينادى هوك بتطوير التعليم بما يتلاءم مع المُثُل العليا الديمقراطية؛ وبحيث يكون وسيلة فعّالة للتحرر وتوسيع الآفاق وليس مجرد وسيلة «لقتل الوقت»- على حدِّ تعبيره. وهذا يتطلب مجانية التعليم من ناحية، وأن تكون قاعات الدرس عبارة عن مجموعات بحثية بحيث يتمكّن الطلاب من خلالها من تطوير مهاراتهم الخاصة وإمكاناتهم الذاتية من ناحية أخرى (Hook 1946, 33, 125).

ويمضي هوك فيذهب إلى أن ثمَّة صلة وثيقة بين التعليم المنفتح وزيادة فرص نجاح الديمقراطية في المجتمع، ويُدلّل على ذلك بقوله إن معظم الاختراعات والاكتشافات العلمية التي ظهرت خلال القرون الثلاثة الأخيرة حدثت في البلدان الديمقراطية. وفي المقابل فإن غياب الحرية الأكاديمية من شأنه أن يجعل من العلم وسائل لتعزيز السيطرة وفرض القيود على الأفراد بدلًا من أن يكون وسيلة للتحكم في الطبيعة المادية واستغلالها لصالح البشر (Hook 1990, 96-97).

وانطلاقاً من رؤيته التي تنظر إلى التعليم بوصفه ركيزة أساسية للديمقراطية، يؤكد هوك على دور الجامعات كمؤسسات للتدريس والبحث العلمي، كما يؤكد على ضرورة أن تهتم بقضايا ومشكلات عصرنا، مع الأخذ في الاعتبار عدم تسيسها؛ أي ألا تكون ذات طابع حزبي (Hook 1990, 180).

هذا يعني أن العلم بطبيعته محايد، ويمكن توظيف منجزاته في اتجاه القمع والاستغلال، أو في اتجاه السلم والبناء والتشييد والعمران. وبعبارة أخرى فالعلم في ذاته قوة محايدة يمكن استخدامها لتحرير البشر، أو توجيهها للتدمير، ويتوقف ذلك على السياسة الاجتماعية المتَّبعة التي تنزع إلى توظيف المخترعات والتقنيات الجديدة في هذا الاتجاه أو ذاك (Hook 1943, 39-40). وفي هذا الصدد يذهب هوك إلى أن المؤسسات التعليمية في العالم المعاصر – بما في ذلك الجامعات الأمريكية في عصره– ونظرًا لهيكلها وتنظيمها البيروقراطيين، ذات طابع سلطوي ولا تستجيب بشكل كافٍ لاحتياجات الطلاب وقدراتهم الخاصة كما لا تراعي تميزهم الفردي. ولذلك يؤكد هوك على أهمية تطوير المناهج الدراسية بحيث تستغني عن نمط التلقين والحفظ (Hook 1975, 28). وهذا ما يطلق عليه هوك «التعليم من أجل الديمقراطية»، ويعني به ذلك النمط من التعليم التقدمي القائم على النقد والتشكيك فيما يتعلق بالعادات والتقاليد المستقرة، والذي يرتكز على دعامتي تكافؤ الفرص التعليمية من جانب، ومراعاة الاختلافات في المواهب والقدرات الفردية من جانب آخر (Hook 1946, 22, 34-36).

(ب) غياب الحرية الأكاديمية.

ترتبط بمسألة التعليم النقدي مسألة أخرى تتمثل في استقلال الجامعات– أو ما يدعوه هوك «الحرية الأكاديمية» (Academic Freedom)– وهو تعبير يستعمله للإشارة إلى جزء أصيل من حرية البحث العلمي، وعلى نحو أدق حرية الأساتذة الذين يعملون في المؤسسات البحثية، في البحث عن الحقيقة ونشرها، كلٌ في مجال اختصاصه، من دون أي سيطرة أو تدخل من أي سلطة دينية أو سياسية أو اجتماعية، اللهم إلا سلطة العقل ومنطق الأساليب العلمية (Hook 1959, 296).

من هنا ترتبط الحرية الأكاديمية بالمهام الأساسية للجامعات الحديثة من جانب، كما أنها لن تتطور– في نظر هوك– إلا في ظل سيادة الديمقراطية من جانب آخر. وتتمثل أهميتها في أنها تعود بفوائد كثيرة على المجتمع، من خلال المعرفة التطبيقية ونتائجها. ومن ثَمَّ فإن الحرية الأكاديمية من شأنها أن تُمكّن الجامعات من بناء أجيال من المواطنين القادرين على التطور الذاتي، والحفاظ على مناخ المجتمع الحر، والقيم الديمقراطية المنفتحة (Hook 1959, 296-297). ويؤكد هوك على ضرورة وجود الحرية الأكاديمية، وإصلاح المؤسسات التعليمية، وإعادة الاعتبار للتفكير النقدي؛ لمقاومة كل صور الاستبداد السياسي والتعصب الديني والضغط الاجتماعي. كذلك فإن الحرية الأكاديمية تُمثّل مقوماً أساسيًا لنجاح الديمقراطية،ومن ثَمَّإن فرض القيود عليها سيُمثّل انتهاكًا للديمقراطية. ولهذا يجب على الجامعات أن تتخذ موقف الحيادية فيما يتعلق بمسألة التنظيم الاجتماعي (Levine 2000, 52).

(ج) التربية على الطاعة وثقافة التبعية.

تُمثِّل التربية على الخضوع من أخطر المعوقات التي تصيب الديمقراطية. كما أن التربية القائمة على أساس الانصياع وراء التقاليد تقف حجر عثرة في سبيل النهوض الحضاري والتقدم الإنساني،تُمثِّل في الوقت نفسه مدخلًا لتغييب الوعي بأهمية الديمقراطية وضرورتها. والواقع أن التربية على فكر الطاعة ينتج عنها في الغالب نوعًا من «الطائفية السياسية» (Political Sectarianism) التي تتشبث بجملة الأعراف والتقاليد التي تتنافى مع مبدأ المساواة، والثواب والعقاب، والتسامح، والتي تدفع بالأفراد إلى الاعتماد على قوة (البطل السياسي)، بل إن هذه التقاليد ذاتها من شأنها أن تدفع بالبطل (أو المخلص) إلى أن يتسلَّل في إطارها. ولهذا يؤكد هوك على ضرورة أن تكون على رأس أهداف التربية بناء جيل قادر على التفكير النقدي بدلًا من أن تكون في اتجاه التبعية والخضوع (Hook 1943, 21).

ويمضي هوك مؤكدًا أن الديمقراطية بوصفها الطريقة المثالية في الحياة لا يمكن أن تزدهر إلا من خلال استخدام المناهج العلمية وتوظيف التقنيات الجديدة في المجالات السياسية والاجتماعية (Hook 1939, 233). وبعبارة أخرى فإذا كانت الديمقراطية تعتمد على المناقشات الحرة، فإن اتخاذ القرارات فيها ينبغي أن يعتمد على بدائل الفعل والخيارات المتاحة، وبالتالي فإن نجاح الديمقراطية يعتمد على ما إذا كان المواطنون المشاركون في اتخاذ القرارات يسترشدون بأساليب التفكير العلمي أم أنهم يتأثرون بالعاطفة والتقاليد الجامدة (Hook 1940, 9).

من هنا يؤكد هوك على ضرورة وجود المناخ الديمقراطي بحيث يمارس فيه المواطنون حرياتهم وحقوقهم. وعلى الرغم من أهمية معيار الأغلبية السياسية في الديمقراطية، فإن التعبير عن الموافقة لا يعد حرًا إذا لم يكن أمام الأغلبية سوى تلك المعلومات التي تقدمها السلطة الحاكمة، وإذا لم يكن بإمكانها سماع أي صوت سوى صوت واحد، سواء كان هذا الصوت الواحد في قاعات التدريس، أو المنابر الدينية، أو وسائل الإعلام؛ وباختصار إذا ما تم اعتبار كل معارضة أو انتقادات للسلطةِ مثّل تهديدًا اجتماعًيا أو خيانة سياسية أو هرطقة دينية يتعيَّن القضاء عليها من خلال فرق الإعدام، أو معسكرات الاعتقال، أو المحاكمات الدينية (Hook 1940, 287).

ومن الملاحظ أن هوك في ربطه بين ازدهار المجتمع الديمقراطي ووجود نظام تعليمي ينمي في الأفراد روح الابتكار ويغرس فيهم قيم التسامح والانفتاح والمرونة والتكيف مع الظروف الجديدة- إن هوك في ربطه هذا متأثٌر بجون ديوي الذي ذهب إلى أن التعليم ينبغي أن يكون محوَر الاهتمام الرئيسي لأي فلسفة اجتماعية وسياسية، مؤكدًا على دور التعليم النقدي في ترسيخ الفكرة الديمقراطية وتعزيزها؛ لأنه يجعل الأفراد يقفون في وجه الممارسات الاستبدادية. ولهذا يمثل التعليم في نظر ديوي وسيلة التقدم الديمقراطي؛ لأنه يحرر عقول الأفلاِ من التقيد بالتقاليد الجامدة التي لا تساير الزمن، ويُمكّنهم من الخلق والابتكار. وهو الأمر الذي َيفرِض أن يكون التعليم غاية قائمة بذاتها- أي شيئًا ذا قيمة راجعة إلى ما يهبه للخبرة الإنسانية من ذخيرة فريدة صادرة من طبيعة التعليم نفسه (ديوي ١٩٥٤، ١٠٢، ٢٣٢، ٢٥٠).

وعلى الرغم من تأثر هوك بجون ديوي، فإنه نزع إلى تعديل مفاهيم ديوي عن التربية التي كانت مكرَّسة لإصلاح التعليم الأساسي، وقام بتطبيقها على مؤسسات التعليم العالي لمواجهة ما يصفه هوك "بقوى الاستبداد" داخل الجامعات والتي أضحت منتشرة بكثرة في العالم المعاصر (Cotter 2013, 2).

ثانيًا: عيوب الديمقراطية.

إذا كانت الديمقراطية تُمثِّل أفضل الأنظمة مقارنة بغيرها، فمن الطبيعي أن ينجم عنها ظهور بعض النقائص، ولهذا فقد يُقال: إن الديمقراطية في بعض الأحيان لا يمكنها أن تضمن تحقيق أهدافها، وبالتالي ألا تبدو من هذا المنظور متشابهة مع الأنظمة اللاديمقراطية؟

يجيب هوك عن هذا السؤال بأن ذلك صحيح؛ لكن في ظل الديمقراطية فإن الضياع النسبي للحقوق يعد ظاهرة عرضية من ناحية، كما يعتمد على الرضى المشترك من جانب المواطنين من ناحية أخرى. أما في ظل المجتمعات اللاديمقراطية، فإن ضياع الحقوق والحريات يكون بصفة مستمرة، وليس عرضيًا، كما يعتمد على الفرمانات والمراسيم التعسفية للأقلية الحاكمة (Hook 1959, 13).

إن التحليل المتعمق يُفضي كما يرى هوك إلى القول بأن جميع البدائل عن الديمقراطية تتحول إلى أن تكون شكل من أشكال «الاستبداد المستنير» (Enlightened Despotism). لكن خطورة هذا النوع من الاستبداد تتمثل في أنه لا أحد يعرف إلى متى سيبقى مستنيرًا أو خيرًا، ولا حتى المستبد نفسه، وبالتالي يصبح هذا النوع من السياسة ضربًا من ضروب الخيال. علاوة على

ذلك، فمن غير المشروع مقارنة هذا النوع من الاستبداد بالممارسة الديمقراطية؛ فبين الاثنين هوة ساحقة من حيث النتائج المترتبة على كليهما (Hook 1940, 292). وهذا يعني أن عيوب الديمقراطية ليست مبررًا كافيًا لرفضها أو دليلًا على استحالتها؛ لأن هذه السلبيات هي ما تعمل الديمقراطية على حلها أساسًا. ولهذا– وكما يقول هوك– فليكن شعارنا: "إن خيرَ علاج لأخطاء الديمقراطية هو المزيد من الديمقراطية"! وهذا صحيح إذا ما أردنا للديمقراطية أن تحقق الشروط والمتطلبات المثالية لحياة إنسانية، أو على الأقل الكفاح من أجلها (Hook 1940, 292).

لكن السؤال الذي يطرح نفسه: ما السبيل إلى علاج عيوب الديمقراطية، أو التقليل منها قدر الإمكان؟ والتساؤل بطريقة أخرى: ما الضمانات التي تكفل استمرار الديمقراطية إذا ما أردنا لها ألا تكون– كما حدث مرارًا في الماضي– وسيلة لحكم الطغاة والمستبدين؟

يرى هوك أن هناك بعض الضمانات التي ينبغي أن تتوافر لضمان نجاح الديمقراطية المثالية، ومن بينها:

١– **توسيع قاعدة الحكم الشعبية**؛ بمعنى أنه يجب على السياسة الاجتماعية أن تعزز من زيادة مشاركة المحكومين في عملية الحكم.

٢– **التعددية وعدم تَركُّز السلطات**؛ بحيث يقل تركيز السلطات التعليمية والدينية والاقتصادية والسياسية في أيدي قلة من الأشخاص أو الفاعلين.

٣– **التفويض الشعبي**؛ بحيث يكون تخويل أي سلطة من السلطات بالصلاحيات اللازمة بيد المواطنين وحدهم (Hook 1943, 243).

نلاحظ أن هذه الضمانات تنحو إلى مواجهة الاستبداد عن طريق تعددية الفاعلين، ونسف فكرة وجود نخب سياسية أو دينية أو اجتماعية. ومن هذا المنطلق، يؤكد هوك على ضرورة عدم الخلط بين الديمقراطية كنظام سياسي لتعزيز "المجتمع الحر" من جانب، والديمقراطية كُمنتَج سياسي أو كوسيلة لتدعيم العدالة الاجتماعية من جانب آخر. وفي المقابل فإن الديمقراطية كنظام سياسي ينبغي أن تكون وسيلة لتعزيز الديمقراطية كطريقة في الحياة (بحيث تستهدف إقرار "المجتمع الخيِّر"). وبعبارة أخرى فإن الأولى عبارة عن مجموعة من القواعد الإجرائية التي تتعلق في المقام الأول بحقوق المواطنة الليبرالية، والحريات، والمساواة المدنية، في حين أن الثانية هي التي تضمن بالفعل تحقيق الرفاهية والعدالة الاجتماعية (Hook 1990, 231).

هذا يعني أن الديمقراطية ينبغي أن تكون في نهاية المطاف طريقة في الحياة، وليست مجرد نظام سياسي فقط، ويُعبِّر «ألبرت وَيل» (Albert Weale) عن هذا الربط بين الديمقراطية كنظام سياسي للحكم، والديمقراطية كأداة لتقييم المؤسسات الاجتماعية الأخرى، مؤكدًا على توسيع مفهوم الديمقراطية بحيث لا يقتصر على النظام السياسي وحده، بل يجب أن يمتدّ إلى المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والدينية؛ بداية من مكان العمل، مرورًا بالمدرسة والجامعة، وانتهاءً بالأسرة ودُور العبادة (Weale 1989, 16).

والتساؤل الآن: أيُّ صورة للديمقراطية هي التي تُمثِّل النظام الأمثل؟ وهل يعالمجتمعُ الرأسمالي، أم المجتمع الاشتراكي، الصورةَ المثلى لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع الإنساني بصفة عامة؟

المحور الرابع: الأبعاد الاجتماعية للديمقراطية.

أولًا: الديمقراطية ومدى ارتباطها بالسوق الحر.

يذهب هوك إلى أن الديمقراطية لا تعد نِتاجًا طبيعيًا وحصريًا للرأسمالية. وبعبارة أخرى فإنها لا تستلزم بالضرورة وجود نمط اقتصادي رأسمالي. وفي المقابل فإن تبني اقتصاد السوق لا يعني الإيمان بالمجتمع الديمقراطي الحر؛ فعلى سبيل المثال، إن المجتمع الديمقراطي في الدول الاسكندنافية[١] لم يستلزم اقتصاد السوق الحر. ففي الاقتصاد، كما في كل الجوانب الأخرى للسلوك الإنساني، تخضع القرارات الأساسية لمعايير أخلاقية من حيث مدى استنارتها أو حماقتها، وحكمتها أو وضاعتها. ورغم أن الاقتصاد في مثل هذه الدول يقوم على التخطيط والسيطرة من جانب الدولة، فإنه ليس هناك أي مساس بالحريات والحقوق الديمقراطية الأساسية (Hook 1980, 102).

ويمضي هوك موضحًا أن الزعم بوجود ارتباط "سببي" بين الاثنين لم يقل به الماركسيون وحدهم، بل روج له «فريدريك هايك» (F. A. Hayek) ومعظم المنظرين الليبرالي المحافظين، وأسسوا عليه أشكالًا سياسية مختلفة للديمقراطية الليبرالية. وفي المقابل، يذهب هوك إلى أن التحليل الدقيق للفكرة الديمقراطية من شأنه أن يفند هذا التوحيد المزعوم بين الاثنين؛ إذ أن بزوغها في المجتمعات الغربية يمكن تفسيره من خلال عدة عوامل اجتماعية وسياسية مختلفة، وليس فقط من خلال نمط الإنتاج الاقتصادي؛ ناهيك عن أن صعود الأفكار والتجارب

(١) تقع الدول الاسكندنافية في جهة الشمال من القارة الأوروبية، وتتضمن ست دول: السويد، والنرويج، والدنمارك، وأيسلندا، وفنلندا، وجزر فارو.

الديمقراطية الأوروبية، خاصة في فترة الحربين العالميتين التي رُفع فيها شعار الديمقراطية، أدت دورًا قويًا في توسيع الممارسات الديمقراطية في الولايات المتحدة، ثم بعد ذلك في بعض البلدان الآسيوية والأفريقية، رغم أن اقتصاد هذه البلدان الأخيرة لا يرتكز على الرأسمالية (Hook 1961b, 16).

إن الديمقراطية لا ترتبط بالضرورة بوجود نظام رأسمالي، وهوك بذلك لا يجاري «جوزيف شومبيتر» "Joseph Schumpeter" (١٨٨٣-١٩٥٠) الذي ذهب إلي أن الديمقراطية ونظرًا لقيامها على مخطط عقلاني للعمل الإنساني وقيم الحياة، فإنها ذات أصل برجوازي. والتاريخ يؤكد على هذا؛ فقد ترافق نشوء الديمقراطية الحديثة مع الرأسمالية، وجمعتهما علاقة سببّية. والأمر نفسه ينطبق على الممارسات الديمقراطية في العالم المعاصر (شومبيتر ٢٠١١، ٥٨٨).

ومع هذا وكما يبدو لي فإنه على الرغم من وجود صلات جوهرية وتاريخية بين الديمقراطية (تجليات الليبرالية في المجال السياسي) وبين الرأسمالية (تجليات الليبرالية في الاقتصاد)، فإن الربط أو التلازم المنطقي بينهما لا يمت للحقيقة بصلة. ذلك لأن فلسفة الديمقراطية خرجت في المقام الأول من رحم مذاهب حقوق الإنسان في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ورغم ازدهارها في المجتمعات البرجوازية، إلا أنه لم يكن من الممكن ولا من الضروري أن تظل حبيسة تلك المجتمعات؛ لأنها سادت وطُبقت بصورة أفضل في مجتمعات غير رأسمالية.

من هنا لا توجد بالضرورة صلة بين الديمقراطية والرأسمالية، ويبرهن هوك على ذلك بأن الدول الديمقراطية التي نما فيها فعلًيا القطاع العام- إما من

خلال التوجه الاشتراكي، أو من خلال السيطرة والتمويلات الحكومية (سواء في إنجلترا، أو في الدول الاسكندنافية)– إن هذه البلدان لم تتقيد بقواعد السوق الحر، ولم تشهد أي تقييد للحريات السياسية والاقتصادية والفكرية (Hook 1959, 62). وبذلك يقترب هوك من نموذج الديمقراطية في البلدان الاسكندنافية، كما أنه ينتقد توسُّع السلطة التنفيذية في بعض البلدان الديمقراطية مثل أمريكا وإنجلترا خلال فترات متقطعة من القرن العشرين، ويذهب إلى أن زيادة سلطتها لم يكن بهدف حماية القيم الديمقراطية الأساسية، بقدر ما هو نتيجة للنزوع نحو «رأسمالية الدولة» (State Capitalism) التي تكون فيها وسائل الإنتاج مملوكة ومدارة من قِبل الدولة بطريقة رأسمالية (Hook 1943, 6).

والواقع أن الصورة المثلى لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع أبعد ما تكون رأسمالية على الطريقة الليبرالية التقليدية، بل هي ذات جوانب اشتراكية. وهنا يبدو هوك قريبًا من ماركس الذي أكد على ضرورة الأهداف الديمقراطية والغايات الإنسانية في الاشتراكية. فالاشتراكية في نظر هوك هي ذلك النظام الاقتصادي القائم على التخطيط الجماعي على نحو عقلاني، والذي يراعي كلًا من الأبعاد الفردية والاجتماعية في الإنسان بطريقة أخلاقية (Hook 1955, 18).

ثانيًا: الاشتراكية الديمقراطية والاقتصاد المخطط.

يذهب هوك إلى أن الديمقراطية تتطلب تبني الاشتراكية التي تستند إلى ديمقراطية اقتصادية لامركزية؛ بحيث تتحرر القوى المُنتِجة في ظل التكنولوجيا الحديثة من دون تقليص الحريات المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق

الإنسان؛ وهي وحدها التي من شأنها أن تمحو الشعور بالسأم وانعدام الأمن؛ حيث تستند إلى نوع من الكفاءة والمركزية، وتوفر قدر الإمكان من تلك الظروف الموضوعية للحياة الاجتماعية والإنسانية الخيّرة (Hook 1980, 277).

هذا يعني أن «الاشتراكية الديمقراطية» (Democratic Socialism) تعارض كل الحركات السياسية التي تلجأ إلى العنف كوسيلة لتحقيق الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، مثل الستالينية. وهي تتميز بغياب السلطة المطلقة؛ لأنها مثال أخلاقي أعلى، ووسيلتها إلى ذلك الانتخابات الديمقراطية النزيهة، وهي تقوم على برنامج متعدد المراحل للإصلاح الاقتصادي (Hook 1980, 99). وهنا يبدو هوك قريبًا من الفلسفة الاشتراكية التي تراعي الأبعاد الاجتماعية. فالاشتراكية ليست مجرد برنامج لإعادة تنظيم المجتمع على أسس اقتصادية، وإنما هي قبل هذا تعني الإيمان "بالغاية الأخلاقية العليا للإنسان". وهو في ذلك يقترب- نسبيًا- من «جورج سُوريلْ» "Georges Sorel" (١٨٤٧-١٩٢٢)، الذي أكد أن الاشتراكية نظام أخلاقي؛ بمعنى أنها تحوي في طيَّاتها طريقة جديدة للحكم على الأفعال الإنسانية، وعلى حدٍّ تعبيره: «تقييم جديد لكل القيم» (Sorel 1999, viii).

ويمضي هوك حيث يذهب هوك إلى أنه من الضروري تدخل الدولة، وأن تمارس سلطتها- لا أن يتم تقييدها- لمواجهة حالات العوز والفقر والإهانة، وهي شرور إذا لم يتم مواجهتها فإنها ستُمثّل تحديًا للديمقراطية. وبالتالي يجب على الدولة أن تكون أكثر من مجرد حكَم سياسي أو وسيلة للفصل بين النزاعات، بل يجب أن تكون بمثابة الكِيان الذي يُ نظم العمليات الاقتصادية؛

لمنع الاحتكارات، وحُسن سير العمل، ومواجهة المشكلات التي أدت إليها الثورة الصناعية (Hook 1962, 59-60). ومع هذا فإن هوك يؤكد أن هذا التدخل من جانب الدولة يجب أن يكون مستندًا إلى نوع من الحصافة، وعلى حدٍّ تعبيره: «يجب أن تكون الدولة بمثابة الأداة التي تقوم بالتوزيع العادل وفقًا للصالح العام. وفي معظم الحالات التي نستنكر فيها بطريقة مشروعة تدخل الدولة، فإن العلاج لا يكمن في عدم تدخل الدولة، وإنما في تدخل الدولة على نحو أكثر حنكة» (Hook 1990, 210).

معنى هذا أن هوك وإِنْ كان لا يتفق مع ما يصفهم «غلاة الشيوعية» (Orthodox Communists) (أو «الماركسيين المتزمتين»)، إلا أنه لا يتفق في الوقت نفسه مع الاتجاه الليبرالي المحافظ الذي يمثله «ف. هايك» (١٨٩٩-١٩٩٢)، وغيره ممن تشبث بالنظرة التقليدية إلى الحرية الفردية واعتبارها القيمة العليا التي ينبغي أن توليها الدولة بالرعاية، حتى لو على حساب قيمة العدل. لقد تبنى هذا الاتجاه مبدأ "الحرية الاقتصادية" دون قيود، وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد، وعلى أقل تقدير فإن التدخل يجب أن يكون محصورًا في أضيق الحدود؛ الأمر الذي جعل هوك يصف فلسفته «بالليبرالية الطُقوسِية» (Ritualistic Liberalism) (أو المتشددة)، وهو يرى أن وجه القصور فيه يتمثل في أنه لم يضع في اعتباره السيطرة الواسعة النطاق للشركات الرأسمالية، وهي سيطرة نتج عنها في معظم الأحيان صورًا مختلفة من البيروقراطية، بالإضافة إلى تدمير البيئة والصحة، وغياب فرص التعليم المتكافئة، وحقوق الرفاهية الاجتماعية (Hook 1980, 102).

كـذلك يقـف هـوك علـى جانـب مغـاير مـن فكـر «غـلاة الليبراليـة» "Libertarianism" الـذي يـُمثّلـه «روبـرت نـوزك» "Robert Nozick" (١٩٣٨-٢٠٠٢)، الـذي ذهـب إلـى أن «دولـة الحـد الأدنـى» "Minimal State" تمثل أفضل أنظمة الحكم؛ لأن الأفراد هم الأقدر على تحقيق مصالحهم بأنفسهم، وبالتالي فإن تدخل الدولة من شأنه أن يضر بالحريات الاقتصادية (Nozick 1974, 149). ومن الناحية الأخرى يبدو هوكمتفقاً مع «حنَّه أرندت» "Hannah Arendt" (١٩٠٦-١٩٧٥)، التي دافعت عن المجتمع الديمقراطي الحر، في مواجهة الأنظمة الشمولية التي نزعت إلى تدمير الحريات الفردية والتحكم في المجتمع وإعادة بناءه "ككل" طبقاً لخططها الأيديولوجي (Arendt 1973, 460).

نخلص من هذا إلى أن الاشتراكية الديمقراطية تعد النظام الاقتصادي الأمثل للديمقراطية في نظر هوك. ويبرر نزوعه إلى هذا النوع من الأنظمة بأنه لا يفسر المساواة كنمط من (التسوية)- على الرغم من أنه من الضروري وجود نوع من المساواة في الأجور الأساسية، بالإضافة إلى حد أدنى من الدخل- ولكنه ينظر إليها في ضوء "المساواة في الرعاية والاهتمام" (Hook 1959, 347). وهكذا فهو يصل في نهاية المطاف إلى الديمقراطية الاجتماعية بوصفها النموذج الوحيد للمجتمع المثالي، بعد أن كان يعتبر نفسه "شيوعياً" في الفترات الأولى من حياته، رغم أنه لم ينتمي إطلاقاً إلى أي حزب شيوعي (Phelps 1997, 31-32). وقد أكد العديد من شراح هوك على ذلك؛ فيذهب «بول كورتز» (Paul Kurtz) إلى أن موقفه السياسي يقوم على أساس الدفاع عن

"الاشتراكية الديمقراطية" بوصفها النظام الأمثل للمجتمع، وقد كان طوال حياته يدعو نفسه بأنه "ديمقراطي اجتماعي" (Kurtz 1990, 526). وكذلك يذهب «ميلتون كونفيتز» (Milton Konvitz) إلى أن فلسفة هوك ذات جوانب اشتراكية منفتحة؛ بمعنى أنها خالية من الأشكال الجامدة والمضامين العقائدية (الدوجماطيقيات)، كما أنها تقوم على أساس من الاقتصاد المختلط الذي يرتكز على اعتبارين أساسيين هما: "الرفاهية"، و"الحرية" (Konvitz 1983, 14-15).

وعلى الرغم من أن محاربة الشيوعية مثلت القضية المحورية التي كانت تشغل هوك، بل يمكن اعتبارها الالتزام الأقوى لديه (Ferriter 2017, 89)، فإن هذا لم يدفعه إلى الإيمان باقتصاد السوق الحر على الطريقة الكلاسيكية. ولذلك يؤكد «ناثان جليك» (Nathan Glick) أن آرائه تنزع إلى تدعيم "الاقتصاد المختلط المرن"، وقد ظهر ذلك في نزوعه إلى التأكيد على ضرورة إجراء تعديلات ذات طبيعة عملية وأخلاقية على الماركسية (Glick 1985, 32). ومن هذه الناحية يقف هوك في جانب مغاير من الجناح الثوري للحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني الذي تزعمه «كارل كاوتسكي» "Karl Kautsky"، الذي اعتبر الماركسية المذهب الوحيد الذي يطرح تفسيرات علمية للتطور الاجتماعي؛ الأمر الذي دفعه إلى الاعتقاد بحتمية تحقيق الشيوعية. وفي مقابل ذلك يبدو هوك قريبًا من أفكار «إدوارد برنشتاين» "Eduard Bernstein" (وإنْ كان هوك يتميّز عنه في بعض الأوجه)، الذي مثّل الجناح المعتدل في الحزب، وهو التيار الذي وُصف «بالتنقيحية» (Revisionism)؛

لإيمان برنشتاين بسياسة التدرج للوصول إلى الاشتراكية، وتركيزه على الإصلاحات الاجتماعية؛ وهو الأمر الذي دفعه إلى تحدي بعض مقولات النظرية الماركسية مثل ضرورة الثورة، وحتمية انهيار الرأسمالية (Phelps 1997, 79).

كذلك يذهب «نيكولاس كابالَدي» (Nicholas Capaldi) إلى أن الديمقراطية تمثل الالتزام الأساسي عند هوك، وبسبب ذلك هاجمه اليساريون الذي يضحون بالفكرة الديمقراطية على مذبح المشروعات الاشتراكية والمُثل العليا اليوتوبية. وإذا كان هوك لا يؤمن بنظام الاقتصاد المركزي، كما لا يساير الرؤية الماركسية التي تنظر إلى العوامل الاقتصادية على أنها المحدد لكل الأوضاع الاجتماعية، فإن أفكاره الاشتراكية تتقاطع مع أفكار «جون ستيوارت مل» "J. S. Mill" (١٨٠٦-١٨٧٣) في مرحلته المتأخرة، والتي لا تعترف بالداروينية الاجتماعية بالنسبة لنظرتها التي تُعلق أهمية كبيرة على عامل البيئة، ونظرتها الدونية لدور العقل في المعرفة الإنسانية (Capaldi 1983, 25).

نتائج البحث

النتائجُ الجزئيةُ موزعةٌ على صفحات البحثِ ومحاوره الأربعة؛ أما هنا فنذكر نتائجَه العامة:

أولًا: يعد هوك صاحبَ نظرة خاصة للديمقراطية والحرية، وقد ارتبط مفهومه للديمقراطية ارتباطًا وثيقًا بالمذهب الإنساني في عصر التنوير، وبالقيم والمتطلبات المتمثلة في «تكافؤ الفرص»، و«الاختلاف والتنوُّع»، وملكة «الذكاء النقدي»، و«الشجاعة الأخلاقية». ومن هذه الزاويةُ مثّل الحقوق والحريات الإيجابية شروطًا مهمة لقيام الديمقراطية، كما تمثل الديمقراطية ذاتها الإطار الوحيد الذي يساهم في تدعيم الحريات الإنسانية. وإذا كانت الديمقراطية تمثل وسيلة، فإن الحرية تمثل الغاية، بحيث يمكن القول أن الديمقراطية بغير حرية جوفاء، والحرية بغير ديمقراطية عمياء.

ثانيًا: انطلق هوك في فلسفته من كون الديمقراطيةطريقةً للحياة، وبالتالي فهي ليست مفهومًا سياسيًا بقدر ما هي مفهوم اجتماعي بالدرجة الأولى؛ وهي لا تتجسد في مجرد وجود نظام سياسي يرتكز على مجموعة من الحريات وحقوق التصويت وتداول السلطة وما إلى ذلك، وإنما هي في الأساس أسلوب في الحياة بما يستلزم ذلك من تحرير الأفراد من الفقر والجهل؛ لكي يصبحوا قادرين على ممارسة حقوقهم السياسية والاجتماعية.

ثالثًا: تعد"الديمقراطية الاجتماعية" الصورةَ المثلى لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع الإنساني، وهي تعني بتحقيق الحرية والعدالة، وتستند إلى فكرة الحقوق الإيجابية التي يعد وجودها ضرورة لتجسيد ماهية الإنسان

الحقيقية. ومن هذه الزاوية، عول هوك على الإصلاح والتحسينات التدريجية للواقع، وليس على طريق الثورة والعنف، وبالتالي فهو يفترق تمامًا عن الماركسيين الذين هاجموا "الديمقراطيين الاجتماعيين" وذهبوا إلى أن دعواتهم للإصلاح مآلها الفشل لأنها تستهدف تحسين نظام سيء، فيما يجب تقويض النظام كلية.

رابعًا: أسَّس هوك مفهومه للديمقراطية على مجموعة من الدعامات الأساسية، كما أن نظرته الخاصة إلى الإنسان دفعته إلى تأكيد الحرية بالمعنى الإيجابي وليس بالمعنى السلبي؛ لأن حقيقة الإنسان لا يمكن تعريفها إلا في حدود الإمكان، كما أن قدرة الإنسان على تشكيل وجوده بنفسه تعني أن أمامه إمكانات لا متناهية؛ الأمر الذي يَفرض عليه حرية الاختيار في كل فعل يقوم به. ومن هذه الزاويةلم يتّخذ هوك بالنسبة لمسألة الحرية موقفًا وسطًا بالمعنى الحرفي بين الليبراليين، والماركسيين؛ فالواقع أن موقفه يقع في إطار مغاير لكلا الفريقين، بل هو موقف شديد التميُّز من حيث تأكيده على دورها في الخلق والإبداع، ونقده لكل أنواع الحتمية. ومن ناحية أخرى فإن موقفه يؤكد على ضرورة الأخذ في الاعتبار جملة الظروف التي يُمارس فيها الإنسانُ حريته.

خامسًا: إن تأكيد هوك على ضرورة وجود التكامل بين أبعاد الديمقراطية، يعني أنها ستكون مهددة دائمًا عندما لا تخضع الاحتكارات الاقتصادية إلى نوع من الكبح، مثلما أن ازدياد العوز، والثراء المتزايد للبعض والتفاوت الكبير في مصادر الثروة من شأنه أن يؤثر سلبًا على الديمقراطية في جانبها

السياسي. ومن هنا ينبغي أن يستند تدخل الدولة في الاقتصاد إلى تدعيم قيم العدالة، والسلام الاجتماعي، فعندما يشعر بعض الأفراد أنهم محرومون من حقوقهم، أو بامتهانِ كرامتهم، يؤدي ذلك إلى غياب العملية الديمقراطية الناجحة.

سادسًا: إذا لم تكن الديمقراطية الصورة المثالية للحكم، إلا أنها النظام الوحيد الذي يحقق ويدعم ويعزز الحرية الإنسانية، ويُمدّنا بالقدر الأكبر من التعددية السياسية، وأفضل نظام اقتصادي يدعمها هو ذلك الذي من شأنه أن يحافظ على القيم الديمقراطية، وفي الوقت نفسه يوسِّع من فرص الأفراد في التطوير الذاتي، وزيادة الرفاهية؛ وهذا ما يتمثل في نظر هوك في (الاشتراكية الديمقراطية).

سابعًا: إذا كانت المعوقات الأساسية للديمقراطية تتمثل في: غياب التفكير النقدي والحرية الأكاديمية، والتربية على الطاعة، فإن الديمقراطية عند هوك ممارسة وتجربة إنسانية تصحح نفسها بنفسها، ومن هنا تأتي أهمية الممارسات الديمقراطية حتى تصبح الديمقراطية ذاتها منهجًا وأسلوب حياة وجزءًا من المنظومة الثقافية للمجتمع، وهذا يستلزم تعزيز الديمقراطية في التربية.

ثامنًا: تمثل آراء هوك محاولة للخروج من مأزق الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية، إلّا أنها لا تخلو من المآخذ والتناقضات التي تجعلها غير قادرة على الإفلات من أَسْر الرأسمالية، أو كونها محاولة لتقديم حلول تفصيلية للعدالة في إطار الرأسمالية. وهو إذ يرى أن الحرية الاقتصادية

ينبغي ألا تُترك على مصراعيها، وأن الدولة عليها واجب التدخل، لم يوضح لنا الوسائل أو الآليات لتحقيق مثل هذا التدخل العادل، وهو التدخل الذي سيتأثر بالضرورة وفي واقع الأمر بجملة الأوضاع المسيطرة. ولهذا فإن هدف هوك يتمثل– في جانب منه– في إنقاذ الرأسمالية الصناعية؛ في ذلك الوقت الذي شهدت فيه الليبرالية أزمات حادة ناجمة عن البنية الاستغلالية للرأسمالية ونزوعها المستمر إلى الاحتكار.

تاسعًا: طرح هوك للاشتراكية الديمقراطية يشوبه التلفيق والقصور، ولا يتضمن حلًا لكيفية إيجاد الآلية التي يمكن من خلالها جعل النظام الديمقراطي مستقرًا؛ فلا وجود لضمانات عملية أو ضوابط واقعية من أجل تحقيق المجتمع الأمثل الذي تصوره. ولهذا السبب فإن آرائه تتوافق مع إقراره بأن الديمقراطية يمكن أن تضع قيودًا على حرية التعبير مثلًا. ومن الناحية النظرية، فإن هذا الإقرار بحدود الحرية نابع من عقيدته البراجماتية التي تعاني بدورها من بعض المشكلات؛ خاصة بالنسبة لحل القضايا الاجتماعية والسياسية الناتجة عن تضارب المصالح الإنسانية.

عاشرًا: نقد هوك للماركسية (ولا يجب أن ننسى أنه أول باحث أمريكي يدرس الشيوعية ويعتنقها في بداية حياته) هو الذي دفعه إلى الاعتزاز بقيمة "الحرية الفردية" كشرط لقيام الديمقراطية، غير أنه في نقده للماركسية كان يتم يحاول نقل وتمرير رسالة أيديولوجية محددة؛ وهي رسالة نابعة من دعمه والتزامه بالليبرالية السياسية في مقابل ما اعتبره هوك خطرًا ضد

الحريات الفردية والمتمثل في الشيوعية السوفيتية، ولذلك كان من الطبيعي أن تتوسع الصلة بينه وبين حركة «المحافظين الجدد» (Neo Conservatism) في أمريكا في ذلك الوقت، وأن يصبح مرتبطاً بشكل أو بآخر بأفكار هذه الحركة؛ خاصة بالنسبة لمسألة "الحروب الثقافية" التي شهدتها فترة الستينيات وما أعقبها. ومن هذه الزاوية يبدو هوك بمشروعه الفلسفي مدافعًا عن الحلم الأمريكي لتعزيز الديمقراطية والحرية من ناحية، ومحاربة الشيوعية من ناحية أخرى، كما يبدو كبعض فلاسفة جيله من أمثال «ليو شتراوس»، و«هايك»، و«ريمون آرون»- (رغم اختلافه النسبي عنهم)- نصيرًا للأيديولوجية الليبرالية الغربية!

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المصادر.

(1) Hook, Sidney (1927). *The Metaphysics of Pragmatism*, New York: Cosimo, Inc., New Ed. 2008.

(2) _____ (1933). *Toward the Understanding of Karl Marx*, New York: John Day Company.

(3) _____ (1934). *The Meaning of Marx: A Symposium*, ed. Book, New York: Farrar & Rinehart.

(4) _____ (1936). *From Hegel to Marx: Studies in the Intellectual Development of Karl Marx*, Michigan: Michigan Univ. Press.

(5) _____ (1939). *John Dewey: An Intellectual Portrait*, New York: Cosimo, Inc.

(6) _____ (1940). *Reason, Social Myths, and Democracy*, New York: John Day Company.

(7) _____ (1943). *The Hero in History: A Study in Limitation and Possibility*, New York: Cosimo, Inc., New Ed. 2008.

(8) _____ (1946). *Education for Modern Man: A New Perspective*, New York: Alfred A. Knopf, New Edition.

(9) _____ (1954). *On Pragmatism, Democracy, and Freedom: The Essential Essays*, ed.: Robert Talilsse and Robert Tempio, Amherst, NY: Prometheus Books.

(10) _____ (1955). *Marx and the Marxists: The Ambiguous Legacy*, Princeton, N Y: Van Nostrand Reinhold Co.

(11) _____ (1959). *Political Power and Personal Freedom*, New York: Criterion Books.

(12) _____ (1960). *Pragmatism and the Tragic Sense of Life*, American Philosophical Association, Vol. 33, PP. 5-26.

(13) _____ (1961a). *Determinism and Freedom in the Age of Modern Science*, ed. Book, New York: New York Univ. Press.

(14) _____ (1961b). *The Quest for 'Being', and Other Studies in Naturalism and Humanism*, London: Macmillan & Co Ltd.

(15) _____ (1962). *The Paradoxes of Freedom*, Berkeley: University of California Press.

(16) _____ (1975). *The Philosophy of the Curriculum*, ed. Book, Buffalo: Prometheus Books.

(17) _____ (1980). *Philosophy and Public Policy*, Illinois: Southern Illinois Univ. Press.

(18) _____ (1987). *Out of Step: An Unquiet Life in the 20th Century*, New York: Harper & Row.

(19) _____ (1988). *Philosophy, History and Social Action*, ed. Book, Dordrecht: Kluwer Academic Publishers.

(20) _____ (1990). *Convictions*, Introduction by: Paul Kurtz, Buffalo: Prometheus Books.

(21) _____ (1995). *Letters of Sidney Hook: Democracy, Communism, and the Cold War*, ed. by: Edward S. Shapiro, Armonk, N.Y.: M. E. Sharpe.

ثانيًا: كتب ودراسات باللغة الإنجليزية عن فلسفة سيدني هوك.

(1) Appleton, Robert B. (1974). *The Educational Thought of Sidney Hook: An Interpretation of Major Themes*, Ph. D Diss., The American University, Washington, D. C.

(2) Capaldi, Nicholas (1983). "*Sidney Hook, A Personal Portrait*", in: Paul Kurtz (ed.), Sidney Hook, Philosopher of Democracy and Humanism, Buffalo: Prometheus Books.

(3) Capaldi, Nicholas (1990) "*Hook, Dewey, and Marx*", The Journal of Philosophy, Vol. 87, No. 10, PP. 535-536.

(4) Carroll, Forrest B. 1988. Nat*uralism in Education: A Study of Sidney Hook*, Ph. D Diss., Ohio State University.

(5) Cotter, Matthew J. (2013) *America's Socrates: Sidney Hook and American Higher Education*, Ph. D Diss., The City University of New York.

(6) Ferriter, Courtney (2017) "*Sidney Hook's Pragmatic Anti-Communism: Commitment to Democracy as Method*", Education and Culture, Vol. 33, No. 1, PP. 89-105.

(7) Forrest, Barbara (2004). "*A Defense of Naturalism as a Defense of Secularism*", in: Matthew J. Cotter (ed.), Sidney Hook Reconsidered, Amherst, NY: Prometheus Books.

(8) Glick, Nathan (1985). "*Sidney Hook, Embattled Philosopher*", Encounter, No. 75, PP. 28-32.

(9) Hessen, Robert, et al. (1990). "*Reflections on Sidney Hook*", Academic Questions, PP. 9-23.

(10) Horn, Richard D. (1997). *The Perils of Pragmatism: Sidney Hook's Journey Through Philosophy and Politics, 1902-1956*, Ph. D Diss., Princeton University.

(11) Konvitz, Milton R. (1983). "*Sidney Hook: Philosopher of the Moral-Critical Intelligence*", in: Paul Kurtz (ed.), Sidney Hook, Philosopher of Democracy and Humanism, Buffalo: Prometheus Books.

(12) Kristol, Irving (1983). "*Life with Sidney: A Memoir*", in: Paul Kurtz (ed.), Sidney Hook, Philosopher of Democracy and Humanism, Buffalo: Prometheus Books.

(13) Kurtz, Paul (1983). "*The Impact of Sidney Hook in the Twentieth Century*", in: Paul Kurtz (ed.), Sidney Hook, Philosopher of Democracy and Humanism, Buffalo: Prometheus Books.

(14) Kurtz, Paul (1990). "*Pragmatic Naturalism: The Philosophy of Sidney Hook (1902-1989)*", The Journal of Philosophy, Vol. 87, No. 10, PP. 526-534.

(15) Levine, Jess (2000). *Sidney Hook's Changing Conception of Academic Freedom in the Context of Debates over Anti-Communism*, Ph. D Diss., Chicago, Illinois: Loyola University Chicago.

(16) McHugh, John (1980). *Freedom in The Philosophy of Sidney Hook*, Ph. D Diss., University of Notre Dame.

(17) Neiman, Judith (1984). "*Sidney Hook: Humanist, Pragmatist, Democrat, American*", in: National Endowment for the Humanities, Vol. 5, No. 2, PP. 1-3.

(18) Phelps, Christopher (1997). *Young Sidney Hook: Marxist and Pragmatist*, Ithaca: Cornell Univ. Press.

(19) Sidorsky, David (2003). "*Charting the Intellectual Career of Sidney Hook: Five Major Steps*", Partisan Review, Vol. 70, No. 2, 2003, PP. 324-342.

(20) Talisse, Robert (2001). "*Liberty, Community, and Democracy: Sidney Hook's Pragmatic Deliberativism*", Journal of Speculative Philosophy, Vol. 15, No. 4, PP. 286-304.

(21) Talisse, Robert (2003). "*Sidney Hook, Pragmatism, and the Communist Party: A Comment on Capps*", Transactions of the Charles S. Peirce Society, Vol. 39, No. 4, PP. 657-661.

ثالثًا: المراجع الأجنبية.

(1) Arendt, Hannah (1973). *The Origins of Totalitarianism*, New York: Harcourt Inc.

(2) Berlin, Isaiah (1969). *Liberty*, ed.: Henry Hardy, New York: Oxford Univ. Press.

(3) Cunningham, Frank (2002). *Theories of Democracy: A Critical Introduction*, London & New York: Routledge.

(4) Dahl, Robert (2006). *On Political Equality*, New Haven: Yale Univ. Press.

(5) Gutmann, Amy, and Dennis Thompson (2004). "*Deliberative Democracy Beyond Process*", in: Colin Farrelly (ed.), Contemporary Political Theory, London: British Library.

(6) Hart, Herbert (1968). "*Are There Any Natural Rights?*", in: A. Quinton (ed.), *Political Philosophy*, London: Oxford Univ. Press.

(7) Hyland, James (1995). *Democratic Theory: The Philosophical Foundations*, Oxford: Manchester Univ. Press.

(8) MacPherson, C. B. (1977). *The Life and Times of Liberal Democracy*, Oxford: Oxford Univ. Press.

(9) Misak, Cheryl. 2013. *The American Pragmatists*, Oxford: Oxford Univ. Press.

(10) Norman, Richard (1982). "*Does Equality Destroy Liberty?*", in: Keith Graham (ed.), Contemporary Political Philosophy, London: Cambridge Univ. Press.

(11) Nozick, Robert (1974). *Anarchy, State, and Utopia*, New York: Basic Books, Inc.

(12) Phillips, Derek (1979). *Equality, Justice and Rectification*, London & New York: Academic Press Inc.

(13) Sorel, Georges (1999). *Reflections on Violence*, trans.: Thomas Hulme, Cambridge: Cambridge Univ. Press.

(14) Todd, Margo (1987). *Christian Humanism and the Puritan Social Order*, New York: Cambridge Univ. Press.

(15) Walzer, Michael (1983). *Spheres of Justice: A Defense of Pluralism and Equality*, New York: Basic Books.

(16) Weale, Albert (1999). *Democracy*, London: Macmillan Press Ltd.

(17) Zuckert, Catherine, and Michael Zuckert (2006). *The Truth about Leo Strauss: Political Philosophy and American Democracy*, Chicago: Chicago Univ. Press.

رابعًا: مراجع مترجمة إلى اللغة العربية.

(١٨) تـورين، آلان (٢٠٠٠). **مـا الديمقراطيـة**. ترجمـة: عبـود كاسـوحة، دمشـق: منشورات وزارة الثقافة.

(١٩) جيمس، وليام (٢٠٠٨). **البراجماتية**. ترجمة: محمد العريان، القاهرة: المركز القومي للترجمة.

(٢٠) ديوي، جون (١٩٥٤). **الديمقراطية والتربية**. ترجمة: منى عفراوي، وزكريا ميخائيل، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة النشر، ط. ٢.

(٢١) شومبيتر، جوزيف (٢٠١١). **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية**. ترجمة:حيدر إسماعيل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية– المنظمة العربية للترجمة.

(٢٢) ليبست، سيمور (١٩٦٢). **رجل السياسة: الأسس الاجتماعية للسياسة**. ترجمة: خيري حماد وآخرون، بيروت: دار الآفاق الجديدة.

Dialectic of Democracy and Freedom
In Sidney Hook's Philosophy
A Critical Analytical Study

Abstract

This research deals with the concept of democracy according to "Sidney Hook" (1902-1989), and how it relates to promoting human freedom. Hook is considered one of the most prominent and important contemporary philosophers who deal with freedom and democracy, and he is considered the greatest patron and the most prominent philosopher of democracy unless John Dewey. This is done by analyzing the philosophical foundations of democracy, its basic principles, the conditions for its establishment, the relation between it and capitalism on one hand, and between it and socialism on other hand, among other issues. So the research tries to answer a number of important questions, ex: what does democracy mean in Hook's view? Is democracy an ideal system of government? Or is it more than a mere political system? Can the philosophical foundations of democracy be drawn from a particular thought? Is the capitalist society, or the socialist society, the ideal type of human society in general? Moreover the study reached several results, including: Sidney Hook has a special view of democracy and freedom, and his concept of democracy has been closely linked to Humanism in the age of Enlightenment, and to values of “equal opportunities”, of “difference and diversity”, of “critical intelligence”, of 'moral courage'.

Key Words: Democracy as a Way of Life– Freedom– Sidney Hook– Humanism.